الأمم المتحدة
S/PV.4851
مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون
مؤقت

الجلسة **٤٨٥١**
الثلاثاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد نغروبونتي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	اسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد تشنغ جنغي
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد شونغونغ أيافور
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

03-58285 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد بِنون سيفان، المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سيفان إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد بِنون سيفان. وبعد انتهاء هذه الإحاطة الإعلامية، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء بملاحظات أو طرح أسئلة. وبما أنه لا توجد قائمة للمتكلمين، أدعو أعضاء المجلس إلى إبلاغ الأمانة العامة إذا كانوا يودون الإدلاء بتعليقات أو طرح أسئلة.

أعطي الكلمة للسيد بِنون سيفان.

السيد سيفان (تكلم بالانكليزية): في الفقرة ١٦ (و) من قراره ١٤٨٣ (٢٠٠٣) يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم

"استراتيجية شاملة لمجلس الأمن، في غضون ٣٠ يوما من إنهاء البرنامج، توضع بالتنسيق الوثيق مع السلطة والإدارة العراقية المؤقتة تؤدي إلى تسليم جميع الوثائق ذات الصلة ونقل كل مسؤولية تشغيلية عن البرنامج للسلطة".

وحين قدمت إحاطة إعلامية لمجلس الأمن في مشاوراته غير الرسمية بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، لاحظت أن معظم استراتيجيات الخروج قد تجاوزتها أحداث لا نملك سيطرة عليها. وكنا نعتزم تقديم تقرير خطي عملاً بالفقرة ١٦ (و) من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، لكن حالة عدم اليقين على أرض الواقع فرضت علينا المرونة واضطرتنا إلى مراجعة خياراتنا باستمرار من أجل التصفية وإنهاء البرنامج. ولذلك، اقترحت تقديم تقرير مرحلي مرة كل أسبوع على الأقل إلى المجلس عن طريق لجنته المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، عوضا عن تقديم تقرير خطي. وأشكر المجلس على تفهمه وموافقته على البرنامج المقترح لعملنا.

كما يعرف الأعضاء، فإننا نقدم للجنة إحاطات إعلامية مستكملة أسبوعيا، ونشارك في اجتماعاتها الرسمية وغير الرسمية. ونقدم أيضا معلومات لسلطة التحالف المؤقتة والسلطات العراقية المعنية، ونعمل معها بصورة وثيقة لوضع الترتيبات الأخيرة اللازمة لإنهاء البرنامج.

كما نحرص على إحاطة الدول الأعضاء والموردين من خلال موقع مكتب برنامج العراق علماً بالقرارات والترتيبات ذات الصلة، في جملة أمور، بتحديد الأولويات بالنسبة للتعاقدات والتصديق على الإمدادات الإنسانية التي يستوردها العراق بموجب البرنامج.

وبالنيابة عن جميع زملائي المشاركين في تنفيذ البرنامج، أود شخصياً أن أعرب عن خالص امتناننا لجميع أعضاء المجلس ولجنته، بالإضافة إلى رئيس اللجنة، سعادة السفير غونتر بلوغر وأعضاء وفده على تفهمهم ودعمهم المستمرين، وعلى تعاونهم مع مكتب برنامج العراق.

إن الأمم المتحدة ستنهي البرنامج في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عملا بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وستواصل تيسير انتقال سلس للسلطة إلى سلطة التحالف المؤقتة، بتنسيق وثيق مع السلطات العراقية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ المجلس أنه في رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، موجهة إلى السيد تسفاي مارو، نائب المنسق الإنساني للأمم المتحدة في المحافظات الشمالية الثلاث، أكد السفير ستيفن مان، كبير مستشاري سلطة التحالف المؤقتة، الفريق الانتقالي لبرنامج النفط مقابل الغذاء، على ما يلي.

”تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) وكما أكدت الولايات المتحدة مرة أخري في جلسة مجلس الأمن المعقودة بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر، ستتولى السلطة المسؤولية عن التصفية والتسليم. ولن يكون هناك دور آخر لوكالات الأمم المتحدة في توجيه هذه البرامج بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا بالطبع لا يمنع من تمويل أية عمليات قطرية طبيعية قد يضطلع بها في المستقبل، من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء“.

وفي ضوء الموقف المشترك الذي تتخذه الأمم المتحدة وسلطة التحالف المؤقتة، لا أرى بديلا، وهو ما أكدته أيضا في إحاطتي يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر، عن نقل الأصول والعمليات الجارية والمسؤولية عن إدارة الأنشطة المتبقية في إطار البرنامج، إلى السلطة المؤقتة للتحالف - ”كما هي“، إلى جانب الوثائق ذات الصلة.

وبياني اليوم، سينص على الإجراءات التي حددت واتخذت حتى هذا التاريخ لإنجاز هذا الهدف. كما سيسرد الطائفة العريضة من الأنشطة المتبقية التي ستباشرها الأمم المتحدة وسلطة التحالف المؤقتة والسلطات العراقية ذات الصلة لاستكمال عملية نقل جميع المسؤوليات المتبقية في إطار البرنامج إلى سلطة التحالف المؤقتة بطريقة فنية وشاملة، وقبل كل شيء، في شفافية كاملة.

ومع ذلك، أطلب إلى الأعضاء أن يضعوا في اعتبارهم حقيقة أن مضمون ملاحظاتي اليوم تم تجميعه في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وبدعم ثابت من زملائي في الميدان الذين يعملون بأعداد منخفضة إلى أبعد حد، وفي معظم الأحوال في مواقع بعيدة عن بيئة عملهم الطبيعية، وفي بعض الأحيان، بدون وسيلة للحصول على الوثائق اللازمة.

إن تسليم برنامج من بلايين عديدة من الدولارات وعلى هذا القدر من التعقد والضخامة في غضون فترة الأشهر الستة، وفقا للولاية المنصوص عليها في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، كان من شأنه أن يتسم بصعوبة بالغة حتى في أفضل الظروف. والقيام بذلك في ظل الظروف الراهنة من انعدام الأمن وانخفاض عدد الموظفين في الموقع، سيتطلب درجة من الواقعية والتفهم والروح العملية وكذلك المرونة من جانب جميع الأطراف المعنية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه القيود، ظلت الأمم المتحدة على التزامها التام بضمان الرفاه الإنساني للشعب العراقي؛ ونهجها إزاء نقل مسؤوليات البرنامج تجسد عزمها الثابت على حماية مصالح الشعب العراقي.

إن معظم أنشطتنا للتصفية المرحلية. تم في المحافظات الشمالية الثلاث، دهوك وأربيل والسليمانية، حيث كانت الأمم المتحدة مسؤولة عن تنفيذ البرنامج بالنيابة عن حكومة العراق السابقة. وفي الشمال، ينطوي تسليم السلطة، على نقل المشاريع والأصول وقوائم الجرد والوثائق ذات الصلة والعقود الموقعة مع الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها مع المتعاقدين الدوليين والوطنيين، إلى جانب اتفاق مع سلطة التحالف المؤقتة بشأن المسؤوليات والحسابات المتعلقة

بالتكاليف الحالية للمشاريع بعد تسليمهاإلى السلطة المؤقتة. وكما يعلم الأعضاء، تم تخصيص حوالي ٨,١ بلايين دولار للمحافظات الشمالية الثلاث منذ بدء تنفيذ البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وبالنسبة للمحافظات الـ ١٥ في وسط وجنوب العراق كان دور الأمم المتحدة قبيل الحرب يقتصر أساسا على رصد ومراقبة توزيع واستغلال الإمدادات الإنسانية المنصوص عليها في البرنامج. وترتيبات التسليم بالنسبة لوسط العراق وجنوبه تضمنت استعراضا من جانب لجنة ثلاثية مؤلفة من الأمم المتحدة وسلطة التحالف المؤقتة والسلطات العراقية المعنية، لجميع العقود المتبقية للإمدادات والمعدات الإنسانية، والمقدمة في إطار البرنامج. وشمل الاستعراض العقود التي تمت الموافقة عليها والممولة بالكامل، وكذلك العقود التي تمت الموافقة عليها ولكن لم يتم تمويلها. كما أجريت تعديلات لمواقع التسليم والتوثيق البديلة لكفالة إيصال الإمدادات والمعدات إلى العراق.

وكان المتوخى منذ البداية، أن تتم هذه الأنشطة داخل العراق. غير أن استعداداتنا وأفضل تصوراتنا تقوضت بسبب انعدام الأمن، وخاصة بعد الهجوم الإرهابي المفجع في ١٩ آب/أغسطس على مقر الأمم المتحدة في بغداد. ومنذئذ تم تخفيض عدد الموظفين والاستشاريين التابعين للأمم المتحدة، من مجمل ٧٦٩ فردا على مستوى البلد إلى مجموعة أساسية من الموظفين الدوليين في بغداد وأربيل. وهناك بعثة مشتركة بين الوكالات موجودة حاليا في أربيل لفترة وجيزة للمساعدة في عملية التسليم في محافظات الشمال الثلاث. ومعظم الموظفين الدوليين تم نقلهم من مواقعهم، وهم يواصلون العمل، قدر المستطاع، في عمان بالأردن، وفي لارنكا بقبرص، بشأن تكليفات التسليم البرنامجية. وكما أبلغت المجلس في ٢٩ أيلول/سبتمبر، سبق وأن قدرنا أننا سنحتاج، على أقل تقدير، إلى ١١٥ موظفا دوليا لإنجاز النقل المنظم لمشاريع مكتملة ومشاريع جارية تزيد قيمتها على ٣,٥ بلايين دولار، بما في ذلك أصول قيمتها ١,٥ بلايين دولار في المحافظات الشمالية الثلاث.

وفي ضوء تخفيض عدد موظفي الأمم المتحدة وتأخر سلطة التحالف المؤقتة في نشر فريق للتسليم، لم يتسن تنفيذ الاستعراض المادي المشترك الذي كان من المعتزم اجراؤه لجميع الأصول البرنامجية من جانب الأمم المتحدة وسلطة التحالف المؤقتة والسلطات المحلية. وبناء على ذلك، سيتم نقل المشاريع والأنشطة المكتملة والجارية إلى سلطة التحالف من خلال أضابير أعدت لكل من هذه المشاريع والأنشطة.

واعتبارا من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تم تصنيف ٣ ١٥٤ عقدا من العقود المعتمدة والممولة قيمتها حوالي ٦,٣٦ بليون دولار، بأن لها فائدة نسبية. وهناك ٣٢٢ عقدا إضافيا تقرر مبدئيا أنها ذات فائدة نسبية، ولكنها قيمت فيما بعد إما على أنها أنجزت بالكامل أو أن الموردين لم يهتموا بإكمال تسليم الشحنات عند هذه المرحلة. وهذه العقود لن تعدلها الأمم المتحدة قبل ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ولكنها بالأحرى ستحال إلى سلطة التحالف المؤقتة لمتابعة تنفيذها حيثما كان ذلك قابلا للتطبيق. أما العقود التي تمت الموافقة عليها وتمويلها و لم تُضمَّن بعد في الاستعراض الأولي، فيقدر أن عددها ١ ٦٢١ عقدا، بقيمة إجمالية تبلغ ١,٥ بلايين دولار، من بينها ٧٧٥ عقدا بأرصدة ثانوية تقل عن ٣٠ مليون دولار في مجموعها.

وابتداء من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تم تمويل ٢٧٣ عقدا من العقود المعتمدة وغير الممولة قيمتها حوالي ٧٠٠ مليون دولار، بعد أن تقرر أن لها فائدة نسبية، وأن الحاجة إليها عاجلة. وتبقى ٣ ٣١٩ من العقود المعتمدة وغير الممولة بقيمة إجمالية تصل إلى ٦,٥ بلايين دولار.

ومن مجموع ١٥٤ ٣ عقدا من العقود التي تم تحديدها كأولويات، تفاوضت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بشأن تعديلات لعدد ٦٥٣ ١ من العقود، يمثل ٥٢,٤ في المائة من العدد الكلي. وأكدت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها أكثر من مرة لمكتب برنامج العراق أن تعديل العقود المتبقية التي أعطيت أولوية سيستكمل بحلول الموعد النهائي المحدد والذي تم تمديده الآن حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ما لم تقدم قوائم إضافية بعقود لها أولوية قبيل ذلك الموعد. وأعد مكتب برنامج العراق ترتيبات لتعجيل تجهيز التعديلات التي تصل متأخرة لأسباب خارجة عن إرادة الموردين، على ألا تتجاوز تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وستضطلع الأمم المتحدة باستعراض عاجل للعقود التي لم تراجع حتى الآن، لتحديد ما إذا كانت لها فائدة نسبية، وإعداد قائمة نهائية لتلك العقود بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وسنقوم برفعها إلى المجلس. ومع ذلك، ليس من المرجح أن تتخذ وكالات الأمم المتحدة وبرامجها أي إجراء بخصوص العقود التي ستتقرر فائدتها النسبية بعد ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، نظرا لضيق الوقت لتجهيزها. أما العقود التي تقررت أولويتها والتي لا يمكن أن تعدلها وكالات وبرامج الأمم المتحدة قبل إنهاء البرنامج، فستنتقل إلى سلطة التحالف المؤقتة لاتخاذ الإجراء اللازم.

وفضلا عن ذلك، وعملا بالفقرة ١٦ (ب) من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، فإن اتخاذ اجراء بشأن ''العقود التي يتقرر أن فائدتها موضع تساؤل وخطابات الائتمان المعنية'' سيتأجل حتى

''تصبح هناك حكومة للعراق ممثلة للشعب ومعترف بها دوليا وفي وضع يتيح لها أن تقرر بنفسها ما إذا كان ينبغي الوفاء بهذه العقود''.
(القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) الفقرة ١٦ (ب))

وعلى أساس احتياجات الشعب العراقي الأساسية كما حددتها الأمم المتحدة بالتنسيق مع سلطة التحالف المؤقتة والسلطات العراقية المعنية، وبناء على توصية مني، وافقت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)، وعلى أساس استثنائي، على ١٣ مشروعا لشراء بضائع تبلغ قيمتها الإجمالية ٤٥٩ مليون دولار، لا تشملها العقود التي تمت الموافقة عليها وتمويلها أو التي لم تمول. واعتبارا من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تم تقديم واعتماد ١٠٠ عقد قيمتها ٦٩ مليون دولار في إطار هذه المشاريع - في القطاع الصحي ١٨ مليون دولار؛ وفي الزراعة ٢٥,٦ ملايين دولار؛ والتعليم ١٥,٣ ملايين دولار. وبالإضافة إلى ذلك تم تخصيص ١٨٩ مليون دولار للمشتريات المحلية من القمح والشعير.

واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وبموجب القرارين ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣)، كانت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها قد رتبت لإيصال سلع قيمتها بليون دولار. ولا يزال جزء من تلك السلع في مواقع خارج العراق، وإذا لم يتسن إيصالها إلى العراق بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ستوضع ترتيبات لنقلها إلى سلطة التحالف المؤقتة خارج العراق.

وبعض هذه السلع كلفت وكالات وبرامج الأمم المتحدة بتسلمها بموجب القرارين ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣) ولكنها لم تتسلمها بعد. وإذا لم يكن بالإمكان تسليم تلك السلع بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ستوضع أيضا ترتيبات لإحالتها إلى السلطات العراقية المعنية. وستعد قائمة بالسلع التي تقع في إطار هاتين

الفئتين، وستسلم لسلطة التحالف المؤقتة قبل ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وكان من المقرر أن تكون هناك شحنات من سلع قيمتها ٣٩٨ مليون دولار في طريقها إلى العراق عندما سحب المفتشون المستقلون التابعون للأمم المتحدة من البلد في منتصف شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، بسبب الظروف الأمنية. وأعطيت الأولوية لما تبلغ قيمته الإجمالية ٣١٥ مليون دولار من هذه السلع حتى الآن، ووضعت ترتيبات لتعويض الموردين عن باقي السلع بموجب الفقرة ٤ (ز) من القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣).

وستحتفظ الأمم المتحدة بخطابات الائتمان الخاصة بجميع العقود التي أعيد التفاوض عليها وتعديلها من جانب وكالات وبرامج الأمم المتحدة، إلى حين الانتهاء من تسليم السلع المتعاقد عليها بالكامل وتسديد المدفوعات للموردين.

وستنقل أموال الضمان لخطابات الاعتماد المتصلة بالعقود الأخرى المصدق عليها والممولة التي لم تحدد أولوياتها، أو التي لا يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تعدلها بسبب التأخر في تحديد أولوياتها، إلى سلطة التحالف المؤقتة للسداد المباشر للموردين حالما يتم تنفيذ تلك العقود.

وحاليا، يتمركز وكيل التفتيش المستقل للأمم المتحدة، شركة كوتيكنا، في مواقع التفتيش خارج العراق، كما أنها توثق وصول السلع وفقا للترتيبات المتفق عليها بين الأمم المتحدة وسلطة التحالف المؤقتة والسلطات العراقية ذات الصلة. ولكن لأن موظفي كوتيكنا ليس مسموحا لهم بالعمل في ميناء أم قصر، فانه يلزم إيقاف إصدار تأكيد توثيق السلع المتجهة إلى أم قصر، ما لم توفر السلطة الضمانات المناسبة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أسجل شعورنا بالكثير من القلق لأنه، بالرغم من مضي شهر منذ الموافقة على الآلية، لم تزود سلطة التحالف المؤقتة مكتب برنامج العراق بالمعلومات المتعلقة بجهات الاتصال داخل الميناء أو بآخر التطورات المتعلقة بالترتيبات التي اتخذت لتأكيد وصول السلع. ومنذ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، فتشت كوتيكنا ٢٥ شحنة، بما فيها ١١١ ٩١٧ طنا متريا من السلع المتجهة إلى أم قصر، بموجب إجراءات التوثيق المنقحة، دون تأكيد للاستلام. وإذا لم يعالج ذلك الأمر على سبيل العجالة، فقد تتبدد ثقة الموردين في عملية التوثيق، مما يؤثر سلبيا على خط التوريد.

وفضلا عن ذلك، في تموز/يوليه ٢٠٠٣، قدمت إلى سلطة التحالف المؤقتة تفاصيل ٢١ عقدا ادعى فيها موردون بأنهم قدموا خدمات قبيل الحرب، لم يتسن توثيقها بسبب انسحاب كوتيكنا. وبالرغم من المذكرات المتكررة، لم تتمكن السلطة إلا من القيام برد سلبي فيما يتعلق باثنين من العقود المعنية. وارتفع مؤخرا عدد العقود العالقة بشأن خدمات يتعين توثيقها إلى ٢٥ عقدا، تبلغ قيمتها مجتمعة ٤,٩ مليون دولار.

وقد عدل مكتب برنامج العراق قاعدة بياناته لكي تشمل المعلومات المتعلقة بتواريخ التسليم التي تفاوضت بشأنها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها فيما يتعلق بالعقود المحددة أولوياتها عملا بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، فضلا عن مواقع التسليم وأحدث المعلومات عن الاتصال بالموردين.

وستنقل قاعدة بيانات برنامج النفط مقابل الغذاء بكاملها إلى سلطة التحالف المؤقتة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وينبغي للسلطة أن تضمن وجود الترتيبات المناسبة، ابتداء من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، للإدارة الفعالة لما قيمته بلايين من الدولارات من المواد والمعدات الواصلة إلى العراق من خط توريد البرنامج ولتوثيق وصول تلك السلع بغية تيسير الدفع للموردين –

ربما من خلال استبقاء السلطة لخدمات كوتيكنا لفترة محدودة بعد انتهاء البرنامج. وقد أكدت لي السلطة أن القرار النهائي في ذلك الصدد سيتخذ قريبا، وبالتالي سيضمن استمرار ترتيبات التوثيق في الفترة ما بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وفيما يتعلق بنقل الأنشطة في المحافظات الشمالية الثلاث، فان الأهداف الرئيسية التي استرشدت بها الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها في تحضيراتها للتسليم هي كما يلي.

الهدف الأول هو نقل أنشطة البرنامج ومشاريعه وأصوله في الوقت المناسب إلى سلطة التحالف المؤقتة واستمرار إيصال الإمدادات الإنسانية الأساسية والخدمات فيما بعد انتهاء البرنامج، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

والهدف الثاني هو حماية الاستثمارات الكبيرة التي نفذت في المحافظات الشمالية الثلاث خلال فترة البرنامج، وهي استثمارات تبلغ قيمتها حوالي ٣,٥ بليون دولار، بما فيها أصول ثابتة ومنقولة بقيمة ١,٥ بليون دولار.

والهدف الثالث فهو نقل أية التزامات متبقية أو التزامات أو مسؤوليات على الأمم المتحدة يمكن أن تنشأ نتيجة لتنفيذها للبرنامج.

رابعا، هناك حاجة إلى تقييم كفاية القدرات المحلية لإدارة أصول البرنامج والمحافظة على المشروعات الجارية بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

خامسا، هناك حاجة إلى ضمان أن تتلقى السلطات المحلية، التي ستتولى، بعد عملية التسليم إلى السلطة، المسؤوليات الإدارية للمشاريع، كل التوثيق اللازم لإدارة الأصول وتنفيذ تلك المشاريع بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ويشمل ذلك سجلات مفصلة تغطي جميع المشاريع والأصول وموقعها ومركزها المالي.

أما الهدف الأخير فهو القيام بترتيب كاف لدفع التكاليف المتكررة لفترة تصل إلى ١٢ شهرا. ويشمل ذلك رواتب الموظفين الوطنيين الذين يوفرون الخدمات الأساسية وتكلفة قطع الغيار للمعدات الأساسية، بعد انتهاء البرنامج في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وقد تقدمت سلطة التحالف المؤقتة والسلطات العراقية ذات الصلة بميزانيات لتغطية النفقات المتكررة. واشترت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها إمدادات لضمان استمرار الخدمات الأساسية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف العامة، أعدت كل من الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة استراتيجيات خروج انفرادية، استنادا إلى مستويات تنفيذ المشروعات واحتمال مشاركة المنظمات المعنية في المجال الإنساني مستقبلا في إطار الأنشطة البرامجية العادية الخاصة بكل منها. والمشترك بين كل الاستراتيجيات هو خمسة عناصر محددة: أولا، نقل المشروعات والأنشطة المكتملة تماما، بما في ذلك نقل الضمانات الجارية، والدفع المؤجل والتزامات سندات الأداء وأية مسؤوليات والتزامات متبقية للأمم المتحدة وغير ذلك من الالتزامات؛ ثانيا، نقل المشروعات الجارية المتوقع استكمالها قبل ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ ثالثا، نقل المشروعات والأنشطة الجارية، بما فيها الالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بالعقود المحلية والدولية التي ستستمر بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ رابعا، نقل المخزونات الموجودة في المستودعات، بما فيها السلع العابرة بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ و، أخيرا، نقل قواعد بيانات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها.

وحتى اليوم، اكتمل ١٥١ من المشروعات والأنشطة، قيمتها ١,٨٥ بليون دولار. وكما تبين خلال

إحاطتي الإعلامية للمجلس في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، سيجري نقل تلك المشروعات والأنشطة إلى السلطة من خلال السجلات. وهناك ١١٧ من المشروعات والأنشطة الإضافية، تقدر قيمتها بـ ٥٩٧,٥١ مليون دولار، يتوقع اكتمالها بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وستسلم الأمم المتحدة إلى سلطة التحالف المؤقتة ١٥٩ مشروعا تقدر قيمتها بـ ١,١ بليون دولار لن تكتمل بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفيما يتعلق بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مع سلطة التحالف المؤقتة بغية ضمان قابلية المشروعات للاستمرار، اتفقت الأمم المتحدة والسلطة على أن سجلات المشروعات ينبغي أن تتضمن، في الحد الأدنى، المعلومات التالية: قائمة مرجعية بمركز المشروعات من مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، تشمل المرفقات، وعمليات الاستعراض القطاعي، واستراتيجيات الخروج، توفر كل المعلومات ذات الصلة عن المشروعات المكتملة، بما في ذلك المشروعات التي نفذت خلال عدة مراحل؛ ووصف سردي للمشروعات، يمثل كل المعلومات الأساسية التي ستكون مطلوبة لإدارة المشروع والملفات ذات الصلة؛ وقائمة بأصول المشروعات والمرافق والمواقع الخاصة بكل منها. وفيما يتعلق بإدراج جميع العقود المكتملة ومركزها في قوائم، فإن السجلات ستبرز مركز رسوم الاستبقاء المستحقة وأية ضمانات في إدراج القوائم. وستضاف نسخ أصلية أو نسخ مصورة لجميع العقود الموجودة في نظام ملفات وكالات الأمم المتحدة إلى السجلات. والمقصود بذلك توفير ضمانات للشعب العراقي بمحاسبة المقاولين الذين ربما نفذوا بعض المشروعات بصورة سيئة. وفيما يتعلق بوثائق القبول والنقل التي يمكن تطبيقها، فإنها تشمل الأصول المستلفة أو المنقولة إلى السلطات المحلية وشهادات القبول النهائي.

وفيما يتعلق بالمشروعات الجارية المقرر استكمالها بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فقد جرى التوصل إلى اتفاق مع سلطة التحالف المؤقتة على تمويل المشروعات الجارية التي ستستمر إلى ما بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وقبلت السلطة توصيتنا، كما دعت إلى ذلك السلطات المحلية أيضا، بتمويل جميع المشروعات الجارية القابلة للاستمرار، المقدر عددها بـ ١٥٩ مشروعا، بتكلفة إجمالية تبلغ ١,٠٨ بليون دولار. وفي رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى نائب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في المحافظات الشمالية الثلاث، أكد كبير مستشاري السلطة للفريق الانتقالي لبرنامج النفط مقابل الغذاء في الشمال من جديد أن

”التحالف قرر استمرار المشروعات الجارية في المحافظات الشمالية، بشرط أن نتوصل إلى نتائج مرضية بشأن نقل العقود التي تشارك فيها أطراف ثالثة“.

وتوقع المستشار أن يستمر العمل في كل المشروعات الجارية ما عدا قلة منها – ربما ثلاثة أو أربعة مشروعات قد لا تكون أوفت بالتوقعات.

ولتيسير هذه العملية، تفكر سلطة التحالف المؤقتة والسلطات العراقية ذات الصلة والأمم المتحدة في إنشاء سلطة مركزية لإدارة تلك المشروعات. وما زال إعداد تفاصيل تلك السلطة المركزية جاريا: وهي أساسا مسألة بين السلطة والسلطات المحلية.

وفيما يتعلق بالأصول التي تحتجزها الأمم المتحدة في اليوم الأخير للبرنامج، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فقد تم الاتفاق على أن تصنف في ذاك اليوم بنود قائمة الجرد كما يلي: الأرصدة المحجوزة خارج العراق؛ والسلع العابرة.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أصبح واضحا أن القائمة المشتركة لجرد الأصول الموجودة في المستودعات - المقرر أن تعدها الأمم المتحدة وسلطة التحالف المؤقتة والسلطات المحلية - لن تكون ممكنة عمليا، بسبب الحالة الأمنية السائدة ونقل موظفي الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، وافقت سلطة التحالف المؤقتة بشكل غير رسمي على قبول المواد المخزونة في المحافظات الشمالية الثلاث على أساس قوائم الجرد التي أعدها الأمم المتحدة، والتي تخضع إلى فحوصات لعينات منها تقوم بها سلطة التحالف. وما فتئ فريق من خبراء سلطة التحالف يجري فحوصات لعينات من الأصول الموجودة في المخازن، ويشير تقديره الأولي إلى أن سجلات الجرد المقدمة من وكالات الأمم المتحدة دقيقة. وسينهي الفريق عمله ويقدم تقريرا عنه إلى كبير مستشاري سلطة التحالف بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وتم أيضا التوصل إلى اتفاق بشأن صرف الأموال التي تم جمعها محليا. فلقد وافقت سلطة التحالف المؤقتة على توصية اللجنة الثلاثية الرفيعة المستوى، المؤلفة من ممثلين كبار عن الأمم المتحدة وسلطة التحالف والسلطات المحلية، بصرف الأموال التي تم جمعها محليا والواردة من المشاريع الزراعية في المحافظات الشمالية الثلاث. وفي هذا السياق، صدقت على مشاريع زراعية بقيمة ٧,٧ مليون دولار، قدمتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وأقرها سلطة التحالف ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، من أجل التمويل في إطار ميزانية الأموال التي تم جمعها محليا. وأية مشاريع ممولة بتلك الأموال المجمعة محليا وتستمر إلى ما بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ستنتقل إلى سلطة التحالف وفقا لنفس الشروط مثل المشاريع الأخرى الجاري تنفيذها والتي تمتد فترة تنفيذها إلى ما بعد موعد انتهاء البرنامج.

وفيما يتعلق بمسؤوليات سلطة التحالف، ستُنقل المشاريع والأنشطة الحالية بطريقة مماثلة لطريقة نقل المشاريع المستكملة. والفرق الأساسي بين نوعي المشاريع هو نقل العقود وصكوك الملكية الدولية والمحلية السارية المفعول بين الشركات الدولية ووكالات الأمم المتحدة.

وتستعرض سلطة التحالف المؤقتة والأمم المتحدة مثل هذه العقود الدولية السارية المفعول في عمان، الأردن. وكانت المناقشات المبدئية في عمان إيجابية، وما زلنا، نحن وسلطة التحالف أيضا، واثقين بأنه سيتم التوصل إلى اتفاق بشأن نقل مثل هذه العقود وصكوك الملكية الدولية السارية المفعول إلى سلطة التحالف قبل انتهاء البرنامج. وستُحال التفاصيل الخاصة بوضع المفاوضات في عمان بشأن العقود الدولية السارية المفعول إلى اللجنة المنشأة بالقرار ٦٦١ في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

ووفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، لا تستطيع الأمم المتحدة إسناد المسؤوليات المتبقية عن البرنامج إلا إلى سلطة التحالف. وستحدد سلطة التحالف المؤقتة، بدورها، المسؤوليات وستسلمها لاحقا إلى الكيانات العراقية المناسبة. ولكن، من الأهمية القصوى ألا تُحمّل الأمم المتحدة المسؤولية القانونية عن أية التزامات أو واجبات متبقية قد تنشأ عن تلك العقود.

وسيتم إجراء مفاوضات مماثلة والانتهاء منها بشأن العقود المحلية السارية المفعول. وفي الوقت الحالي، تقوم سلطة التحالف المؤقتة، التي تعمل بشكل رئيسي مع الموظفين المحليين للأمم المتحدة والفريق المؤلف من الموظفين الدوليين الذي وصل مؤخرا، باستعراض العقود السارية المفعول في العراق. وستحدد سلطة التحالف أيا من الكيانات العراقية سيتسلم مثل هذه العقود في نهاية المطاف. ونحن واثقون بأن

ترتيبات تسليم مثل هذه العقود ستُستكمل أيضا قبل انتهاء البرنامج.

وفي الحالات التي يطالب فيها المقاولون الدوليون والمحليون بشروط وأحكام غير مقبولة للأمم المتحدة أو لسلطة التحالف، أو عندما يُعاد طرح مثل هذه العقود للمناقصة إذا تناسبت الكلفة مع المردود، يجوز لسلطة التحالف أن تشير على الأمم المتحدة بإنهائها. ولكن في هذه الحالة ينبغي لسلطة التحالف أن تقدم التزامات قانونية كافية لضمان عدم تحميل الأمم المتحدة المسؤولية القانونية في نهاية المطاف عن أي من مثل هذه القرارات. وبخلاف ذلك، لن تجد الأمم المتحدة بديلا عن الاحتفاظ بأموال كافية لتغطية مثل هذه المسؤوليات القانونية.

وفيما يتعلق بالبضائع المحتجزة أو المخزونة خارج البلاد، وأغلبها في دول مجاورة، ستكون هناك حاجة إلى وضع ترتيبات خاصة. ويكتسي هذا أهمية خاصة بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة التي تحتفظ، لطائفة من الأسباب – بما فيها نقص الأمن ونقص أماكن التخزين في المحافظات الشمالية الثلاث، والتأخير في التعاقد على المواد – تحتفظ بمخزونات كبيرة خارج العراق. وحاليا، توجد بضائع بقيمة حوالى ٢٥ مليون دولار إما عابرة أو تخزنها وكالات الأمم المتحدة خارج العراق، وهناك بضائع إضافية يشحنها الموردون. وحيث أنه لن تُتاح للأمم المتحدة بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ أموال من حساب الضمان للاستمرار في تسديد المدفوعات للتخزين الجاري حاليا والنقل في نهاية المطاف، ستحتاج سلطة التحالف والسلطات العراقية إلى الالتزام بتوفير كل الدعم اللازم للإيصال إلى داخل العراق. وكما طلبت السلطة، فنحن حاليا نعمل على جمع المعلومات التفصيلية عن البضائع العابرة والمخزونة خارج العراق.

وكما أشير من قبل، فإن الأمم المتحدة ملتزمة بإعداد إضبارات بشأن جميع المشاريع والأنشطة في الوقت المناسب لتمكين سلطة التحالف والسلطات العراقية ذات الصلة من إدارة أصول البرنامج ما أن يتم نقلها. وهناك أربعة أنواع من الإضبارات: إضبارات للمشاريع المستكملة؛ وإضبارات للمشاريع الجاري تنفيذها والمزمع الانتهاء منها قبل ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ وإضبارات لمشاريع تمتد تواريخ إنهائها إلى ما بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ وأخيرا إضبارات لجميع الأصول في المخازن، وكذلك قواعد البيانات ذات الصلة. وهناك أيضا نوع من المشاريع التي سيتم إنهاؤها قبل ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ولا تزال تحتاج إلى اتفاق بشأن إجراءات الانتهاء وتسليم المسؤوليات القانونية والالتزامات.

ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق مع سلطة التحالف بالنسبة لقواعد البيانات التي وُضعت في إطار البرنامج وتتضمن معلومات تفصيلية بشأن مسائل مثل المؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية الأساسية، ورسم الخرائط وإجراء مختلف عمليات المسح الجوي، وكذلك أمور قد تتعلق أيضا بالملكية الفكرية. ولكن نظل واثقين بأننا سنحل قريبا خلافاتنا في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى مختلف الفئات المشار إليها من قبل، يتم وضع ترتيبات خاصة بالنسبة للبضائع العابرة. فوفقا لوكالات وبرامج الأمم المتحدة، هناك بضائع غير مدفوعة في الشحن تزيد قيمتها على ٥٥ مليون دولار، بينما توجد حاليا بضائع إما عابرة أو مخزونة خارج العراق بقيمة حوالى ٢٥ مليون دولار. ويُبذل كل جهد لتقليل كمية البضائع التي ستُسلم أو ما زالت عابرة إلى الحد الأدنى، وذلك اعتبارا من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وستضطلع سلطة التحالف بالمسؤولية عن سلامة أصول حساب الضمان (١٣ في المائة) الموجودة في المخازن والبضائع العابرة داخل العراق. وفيما يتعلق بالبضائع الموجودة في المخازن خارج البلد، فستضطلع السلطة بالمثل، لدى نقل العقود وأوامر الشراء ذات الصلة، بالمسؤولية عن سلامتها.

وستخصص السلع المرتبطة بالمشاريع والأنشطة الجاري تنفيذها بوصفها جزءا من نقل المسؤولية التشغيلية إلى سلطة التحالف، وستكون هناك حاجة إلى وضع ترتيبات مماثلة بالنسبة للمواد المرتبطة بصيانة المخزونات.

وكما تعلمون جيدا، سيدي الرئيس، فبدءا من عام ١٩٩٩ ازداد نطاق العمليات التي يشملها البرنامج تدريجيا حتى شمل عند انتهائه قرابة ٢٤ قطاعا، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الغذاء، وتجهيز الغذاء، والصحة، والتغذية، والكهرباء، والزراعة والري، والتعليم، والنقل والمواصلات، والمياه والصرف الصحي، والإسكان، وإعادة تأهيل المستوطنات، والعمل المتعلق بالألغام، والمخصصات الخاصة للفئات الضعيفة، وقطع غيار صناعة النفط ومعداتها، وكذلك أعمال البناء.

ومنذ بداية تنفيذ البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تم تصدير نفط بقيمة ما يقرب من ٦٥ بليون دولار. خُصص أكثر من ٤٦ بليون دولار من ذلك المبلغ للبرنامج بعد الخصومات المحولة إلى حسابات أخرى وفقا للقرارات ذات الصلة.

وأقول هذا للتاريخ، سيدي الرئيس، لأننا نجتمع في جلسة رسمية لأول مرة. ففي إطار البرنامج تم إيصال بضائع بقيمة أكثر من ٣٠ بليون دولار إجمالا إلى العراق، بما فيها مواد غذائية بقيمة ١٢ بليون دولار؛ وتجهيز الغذاء بقيمة ٢,٢ بليون دولار؛ وزراعة بقيمة ٢,٤ بليون دولار؛ وأدوية قيمتها ٢,٣ بليون دولار؛ ومياه وصرف صحي بقيمة ١,٣ بليون دولار؛ وبضائع لقطاع الكهرباء قيمتها ٢,٢ بليون دولار؛ وإسكان بقيمة ١,٧ بليون دولار؛ وبضائع لقطاع النفط قيمتها ١,٩ بليون دولار. علاوة على ذلك، وقبل بداية الحرب في آذار/مارس ٢٠٠٣، كانت قيمة البضائع المتجهة إلى العراق تقترب من ١٠ بلايين دولار؛ مدفوعة بالكامل. واعتبارا من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تم تصنيف بضائع في طريقها إلى التسليم بقيمة ٧,٥٦ بليون دولار حسب الأولويات وفقا للقرارات ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

ولا يزال هناك عدد من الأمور غير المحسومة تحتاج إلى الحل بالتشاور مع سلطة التحالف والسلطات العراقية ذات الصلة، والتي أقمنا معها علاقات العمل الضرورية، في العراق وعمان وعلى مستوى المقر. ولكننا ما زلنا واثقين بأننا، رهنا بالظروف الأمنية، سنرقى إلى مستوى التحدي المتمثل في إنهاء البرنامج قبل ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وفقا للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

أود أن أشكر جميع الأطراف على تفهمها وتعاونها معنا في أداء كل المهام الموكلة إلينا من مجلس الأمن.

ختاما، أود إعادة التأكيد على ما قلته في مشاورات المجلس غير الرسمية التي أجريت في ٢٩ أيلول/سبتمبر. إن الهجوم الإرهابي على مقر الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ لم يكن عملا إرهابيا خسيسا ضد موظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق فحسب، بل كان أيضا اعتداء على كل دولة عضو في الأمم المتحدة. وقد استمرت هذه الهجمات الإرهابية ضد المنظمات الإنسانية. وكان آخرها الاعتداء الوحشي يوم أمس على مقر لجنة الصليب الأحمر الدولية، الذي أدانه الأمين العام إدانة مطلقة.

وقد أصاب الأمين العام عندما وصف هذا الهجوم بأنه جريمة ضد الإنسانية.

باسم جميع زملائي، أود أن أعرب عن أعمق مشاعر المواساة وأخلص التعازي للجنة الصليب الأحمر الدولية ولأُسر وأحباء الذين قُتلوا أو جُرحوا.

أخيراً، أود أن أناشد جميع الدول الأعضاء أن يضموا صفوفهم، وأن يُدينوا الهجمات الإرهابية بأقوى العبارات، وأن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة وأمن جميع موظفي المنظمات الإنسانية. وأناشد جميع الدول الأعضاء، الذين لم يوقعوا بعد على الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، أن يفعلوا ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكرك يا سيد سيفان على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمتها للمجلس.

قبل أن أعطي الكلمة لأول ممثل على قائمة المتكلمين أعتقد أن جميع أعضاء المجلس يضمون أصواتهم إلى صوتي في تقديم التعازي للجنة الصليب الأحمر الدولية ولأُسر جميع الذين قُتلوا أو جُرحوا، وإلى صوت الأمين العام في إدانة هذه الجريمة الشنيعة.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أشكر السيد سيفان على المعلومات المعقدة والشاملة التي قدمها للمجلس، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكره وأشكر فريقه على التعاون الجيد الذي قدمه للجنة التي أُنشئت عملاً بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)، ولي شخصياً ولفريقي. وأشكره أيضا على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها لي ولفريقي.

استهل السيد سيفان كلامه باقتباس الفقرة ١٦ (و) من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وتهدف هذه الفقرة إلى تحقيق أقصى قدر من الشفافية والاستمرارية في عملية نقل البرنامج. وهذا هو الهدف الذي نحاول تحقيقه في الأسابيع القليلة المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء. وحيث أنه سيجري إنهاء هذا البرنامج في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، فإنه ينبغي عمل كل ما هو ممكن ليتسنى تحقيق أقصى قدر من الاستمرارية بغية تجنب انقطاع الإمدادات وخلق وضع صعب بالنسبة لشعب العراق.

ومع أخذ الأهمية الكبيرة للشفافية والاستمرارية في نقل برنامج النفط مقابل الغذاء، أود أن أشجع الأطراف المعنية على النظر في الخطوات التالية لإدماجها في استراتيجية الخروج، لأننا ناقشنا هذه المسألة مرات عديدة في لجنة الـ ٦٦١، ومع مكتب برنامج العراق أيضا.

أولا، نشعر أن مكتب برنامج العراق ينبغي أن يحدد آلية لتوفير المعلومات في وقت مبكر للموردين الذين يعملون بموجب عقود غير ذات أولوية. ونقترح نشر العقود غير ذات الأولوية في أول تشرين الثاني/نوفمبر، لأن الإنصاف يقتضي إبلاغ الموردين الذين لم تعط عقودهم أولوية، لكي يعرفوا ذلك في أبكر وقت ممكن.

ثانيا، نشعر أيضا أنه يجب وضع معايير واضحة تبيّن سبب تحديد بعض العقود بأنها ليست مفيدة نسبياً. وهذا مهم بشكل خاص بالنسبة للقطاعات التي لها أولوية عليا، وأعتقد أن له أولوية أيضا بالنسبة للشفافية، ليعرف الناس المعايير التي تحدد على أساسها الفائدة النسبية، وليعرفوا سبب عدم تصنيف بعض العقود على أنها مفيدة نسبياً.

ثالثا، قد لا تكتمل عملية إعادة التفاوض حول جميع العقود وتعديلاتها قبل ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. فلم يعدل حتى الآن سوى ٥٢ في المائة من العقود ذات الأولوية. ولا أقصد بقولي هذا أن انتقد وكالات الأمم المتحدة المعنية التي، حسب ما نعلم، تفعل كل ما تستطيع لإكمال هذه المهمة في الوقت المحدد. ولكن لأنه لم يعد يفصلنا عن ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر سوى ثلاثة أسابيع، وأخذاً في الحسبان

أن الموردين بحاجة لاتخاذ ترتيبات لتوريد ما هو مطلوب منهم في الوقت المحدد، يتعين علينا أن نبلغ الآن جميع المعنيين كيف يمكنهم أن يستمروا في عملهم اعتباراً من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

الحفاظ على الاستمرارية وتوضيح الإجراءات وجهان لنفس العملة بالنسبة للموردين. ولا يمكن تجنب انقطاع الإمدادات إلا إذا عرف الموردون في الوقت المناسب الإجراءات التي يتعين عليهم اتباعها. من الواضح أنه يجري الآن، وليس يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، إعداد الإمدادات التي ستُسلّم يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. فإذا كنا لا نريد أن نجازف بانقطاع الإمدادات، يتعين على سلطة التحالف المؤقتة أن تقدم معلومات واضحة في المستقبل القريب، لا أن تنتظر حتى ينتهي البرنامج.

لقد سمعنا من السيد سيفان أن مكتب برنامج العراق قرر داخلياً أن يتوقف عن تعديل العقود ذات الأولوية بصورة عامة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في بعض الحالات الاستثنائية. وفي ضوء تدني معدل العقود التي جرى تعديلها حتى الآن، تراودنا شكوك قوية في أن هذا القرار سيمكننا من إكمال عملية التعديل.

ونود أن نطرح سؤالاً يتعلق فيما إذا كان من الأفضل إبداء مزيد من المرونة فيما يتعلق بتحديد موعد نهائي داخلياً لكي تعيد وكالات الأمم المتحدة التفاوض.

في آخر اجتماع للجنة الـ ٦٦١، أبلغت خزانة الأمم المتحدة أعضاء اللجنة أنها ستواصل أيضا تعديل رسائل الاعتماد المتعلقة بالعقود التي يجري تعديلها بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وأنا أتساءل لماذا لا ينبغي لنا أن نعطي وكالات الأمم المتحدة نفس المرونة ليتسنى لها إكمال عملية إعادة التفاوض وتعديل العقود، إذا اقتضى الأمر.

فهذه المرونة لا تقتضي تمديد الموعد النهائي الذي حُدّد في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). كما أنه لا يتعارض مع مفهوم نقل مسؤولية التشغيل إلى سلطة التحالف المؤقتة. ولكنه يمكننا من تنفيذ هذا النقل على نحو اقتصادي. وبوسع وكالات الأمم المتحدة أن تكمل تعديل العقود بالتنسيق مع سلطة التحالف المؤقتة بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، لأن الخزانة ستفعل ذلك على كل حال بالنسبة لتعديلات رسائل الاعتماد اللازمة. وبهذا، لا يتعين نقل ما تبقى من مستندات إلى سلطة التحالف المؤقتة، وبالتالي، يمكن تجنب حدوث مزيد من التأخير المحتمل. بديهي أن مكتب برنامج العراق لن يشارك في هذا العمل في ذلك الوقت.

بالنسبة للتصديق على المعاملات بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، نحن نرى، ولأسباب تتعلق بالاستمرارية، أن نشجع سلطة التحالف المؤقتة على أن تواصل، بعد إنهاء البرنامج، الاستفادة من خدمات وكلاء التفتيش المستقلين التابعين للأمم المتحدة ونقاط الدخول البديلة التي حُددت مؤخراً.

بالنسبة لترتيبات الدفع اعتباراً من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، نرى هنا إمكانية حدوث إحدى أمرين. الأمر المفضل، وهو الذي لا يزال على حد علمي يشكل الأساس لتخطيط سلطة التحالف المؤقتة المتعلق بهذه المسألة، أن يتم تعديل جميع العقود ذات الأولوية بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وبذلك تبقى جميع الأموال المخصصة لجميع العقود ذات الأولوية والمعدلة في حساب الضمان الموجود لدى الأمم المتحدة، وعندها تسدد الدفعات للموردين كما كانت تسدد في الماضي.

ولكن، إذا لم يتحقق الأمر المفضل – ولا يستطيع أحد أن يستبعد ذلك – فعندها لن يتم تعديل جميع العقود ذات الأولوية مع نهاية البرنامج. وفي هذه الحالة، ينبغي أن

نعمل على نحو منصف وشفاف، وهذا يعني، على وجه الخصوص، أن ترتيبات الدفع للموردين ينبغي ألا تتوقف في هذه الحالة على حالة إعادة التفاوض المتعلقة بعقودهم.

إذا استطعنا بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر أن نتفق على مبدأ إبقاء جميع الأموال المخصصة للعقود ذات الأولوية، بغض النظر عن حالة إعادة التفاوض المتعلقة بها، في حساب الضمان الموحد لدى الأمم المتحدة، فإنني أعتقد أن هذا سيكون مهماً لنقل البرنامج بسلاسة. فالمسؤولية، بوجه عام، لا تقع على عاتق المورد إذا كان العقد ذو الأولوية لم يعدل في الوقت المناسب. ومن ثم، لا يجوز أن يواجه المورد بإجراءات معدلة وبحالات من عدم التيقن التي لا يستطيع أن يؤثر عليها، وهي لم تكن ناتجة عن أي عمل قام به.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أعلق بإيجاز على مشكلة نقل الأموال. إن حجم نقل الأموال الضرورية يتطلب الحد الأقصى من الشفافية. وفي الاجتماع الرسمي الأخير للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)، لم يكن باستطاعة خزانة الأمم المتحدة أن تقول لنا ما هو موعد وحجم الأموال التي ستحول وطبيعة هذه الأموال. ونعتقد أن الرد على هذه الأسئلة لا بد منه حتى نحقق الشفافية في إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء. ونحن نتطلع إلى تلقي المعلومات المطلوبة.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد سيفان على إحاطته الإعلامية، وأتقدم إليه بتقدير وفدي على ما قام به من عمل، وعلى تقريره الشامل والجيد الإعداد. وبالنظر إلى أن هذا البرنامج سوف ينتهي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أهنئ موظفي مكتب برنامج العراق، وموظفي وكالات الأمم المتحدة، على جهودهم الهائلة المبذولة في عملية تسهيل إجراءات إنهاء العقود المتبقية قبل حلول ذلك التاريخ.

وأود أن أشاطر المجلس بعض الشواغل التي تثير قلق وفدي. بعد الاجتماع الأخير للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، أثار قلقنا أن بعض العقود التي تمت الموافقة على ميزانيتها لم تحدد أولويتها في الوقت المناسب. وقد قيل إن نسبة ١٩ أو ٢٠ في المائة من العقود من هذه الفئة قد تظل بدون تنفيذ. وينبغي تقديم تبريرات كاملة لتجنب شعور الموردين بخيبة الأمل.

وأثارت قلقنا كذلك وتيرة التفاوض من جديد بشأن العقود التي تم تحديد أولويتها، والتي بلغ مجموعها حتى الآن ما يعادل ٥٢ في المائة. ونود أن نوجه الانتباه إلى ضرورة توضيح آلية التفاوض من جديد بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، على العقود التي تم تحديد أولويتها ولكن لم يتم التفاوض بشأنها في الوقت المناسب. إن الاحتمال بأن عددا كبيرا من العقود لن يتسنى التفاوض من جديد بشأنها وستبقى بدون تنفيذ، يثير قلق الكثيرين. ولذلك، ونظرا لأن المكتب قد أوضح أنه حتى إذا بذل كل جهد ممكن، فليس من الواقعي الاعتقاد أن كل شيء سيتم التفاوض عليه من جديد بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، نود أن نعرف ما هي الآليات لاستمرار التفاوض بعد ذلك التاريخ. إننا نريد لعملية إنهاء البرنامج أن تمكن كل المعنيين أن يكونوا على علم بالآليات لتنفيذ العقود في المستقبل. وبالتالي، نود أن نحصل على إيضاحات بشأن آليات توثيق السلع وأساليب الدفع بدءا بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أكرر شكري وتقديري للسيد سيفان.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أنا بدوري، أود أن أشكر السيد سيفان على تقريره المفصل والمعمق للغاية، وللعمل الممتاز الذي قام به بغية إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء. إن عملية إنهاء برنامج من هذا القبيل،

وبمثل هذا التعقيد، في غضون ستة أشهر، مهمة عسيرة، وقد زاد من صعوبتها المشاكل الأمنية التي واجهتها الأمم المتحدة في العراق. وبهذا الخصوص، السيد الرئيس، أود أن أضم صوتي إليكم في الإعراب، نيابة عن المجلس، عن تعازينا إلى عائلات ضحايا الاعتداء الأخير على مقر لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتتفق بلغاريا مع الأمين العام على أن تلك الاعتداءات هي حقا جرائم ضد الإنسانية.

وترحب بلغاريا بالجهود الهامة التي بذلها السيد سيفان وفريقه في عملية إنهاء البرنامج. فبفضل جهودهم تم إقرار وتمويل ٣ ٥٥٤ عقداً، بينما يظل ٢٧٣ عقداً لم تموَّل حتى الآن. وبموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) فإن عملية تحديد الأولويات ينبغي أن تستمر حتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لعام ٢٠٠٣. ولكن، كنتيجة لقرار داخلي، تم تحديد ٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كموعدين لتحديد الأولويات في هذا المجال. ونعتقد أنه، كما قيل في الاجتماع الأخير للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)، هناك حاجة ملحة لوضع خطة للتعجيل في عملية التفاوض من جديد بشأن التعديلات المالية للعقود.

إننا نرى ذلك على أنه أحد الحلول لتلك المشكلة التي تثير قلقاً، كما رأينا، لدى وفود أخرى. إن التفاوض من جديد بشأن تعديلات مالية للعقود هو بمثابة ضمان للموردين ولمصالحهم المشروعة. ومن الواضح أن هناك حلولا أخرى لهذه المشكلة، وقد عرضها متكلمون سابقون.

ومن أجل تلبية احتياجات الموردين والسلطة، فإن مكتب برنامج النفط مقابل الغذاء ينبغي أن يعجِّل بعملية توثيق البضائع المسلَّمة على الحدود. ونتوقع أن تحل السلطة مشكلة العقود المنفذة التي كان تسليم البضائع بشأنها قد تم عندما بدأت العمليات العسكرية ولكنها لم تكن موثقة بسبب انسحاب شركة كوتكنا.

إننا سعداء بحقيقة أن ٢٦٨ مشروعا في المحافظات الشمالية سيتم إنجازها بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لعام ٢٠٠٣، وبأنه، فيما عدا بعض الاستثناءات، سيستمر العمل في ما يناهز ٥٩ مشروعا حتى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر لعام ٢٠٠٣. وفي نفس الوقت نود أن نحيط علماً بحقيقة أن السلطة فقط هي التي تستطيع أن تعمل كوسيط في عملية نقل المشاريع في المحافظات الشمالية.

في الختام، أود أن أعرب عن شكر وفدي للسفير بلوغر، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠).

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشارك الآخرين في الإعراب عن مشاعر التعاطف والمواساة لأسر جميع الذين قتلوا أو جرحوا في الهجمات الإرهابية في العراق. ونبقى ثابتين على موقفنا بأن الأساليب التي يلجأ إليها الإرهابيون لا يجوز التسامح معها.

نشكر السيد بنون سيفان على إحاطته الإعلامية المفصلة جدا. إن الأعمال الرامية إلى الإنهاء التدريجي للبرنامج الإنساني تكاد تبلغ مرحلتها النهائية. ومما يكتسي أهمية بالغة استعراض هذه المسألة بانتظام في مجلس الأمن وفي لجنة الجزاءات.

ونشعر بالامتنان للأمين العام وممثليه سواء على الأعمال التي تم إنجازها أو الأعمال التي يضطلع بها الآن. لقد أناط القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بالأمانة العامة عددا من المهام الصعبة جدا. ومما زاد من صعوبة إنجازها التدهور الشديد في الحالة الأمنية في العراق. مع ذلك، نظل على اقتناع بأن الإمكانيات المتوفرة في هذه المرحلة لاختتام أعمال البرنامج الإنساني بكفاءة لم تستنفد. وعلى وجه التحديد تقتضي الضرورة مضاعفة الجهود لتحديد العقود ذات الأولوية

باستخدام الآلية المطبقة باشتراك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وسلطة التحالف المؤقتة والممثلين العراقيين.

وحتى تاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر يوجد ما يقرب من ١٦٠٠ عقد رصدت لها الأموال - بقيمة ١,٥ بليون دولار تقريبا - ولم تدرج في قائمة العقود ذات الأولوية. وهذه القائمة لا تشمل العقود التي لم تصنف بعد على أنها مفيدة نسبيا فحسب، وإنما أيضا العقود التي لم تستعرضها اللجنة الثلاثية.

وفي ضوء الحالة المزرية للاقتصاد العراقي، وفي ضوء إمكانية استغلال البرنامج الإنساني في المساهمة في الإعمار، نؤمن بأن جميع العقود التي رصدت لها الأموال يجب أن يكون قد تم استعراضها بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر باستخدام النظام الحالي لتحديد أولوية العقود. وهذا يكتسي أهمية خاصة الآن لأنه ليس من الواضح ما إذا كانت سلطة التحالف المؤقتة ستواصل العمل بنظام تحديد الأولويات. وبغية كفالة الرصد المناسب لهذه العملية نقترح الطلب من مكتب برنامج العراق أن يورد في إحاطاته الإعلامية الأسبوعية لنا معلومات مفصلة عن عدد العقود التي لم يعط لها مركز الأولوية ولماذا.

كذلك نشعر ببالغ القلق إزاء مسألة التوصل إلى اتفاق بشأن شروط تنفيذ العقود ذات الأولوية بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والموردين. ومن الجدير بالذكر أن برنامج المساعدة الإنسانية يوشك على الانتهاء، غير أن عدد العقود التي جرى تعديلها لا يزال منخفضا جدا. ونتيجة لذلك ربما تخيم ظلال الشك بحلول ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر على تنفيذ العديد من العقود ذات الأولوية. وهناك عقود لتوريد السلع التي تمس إليها الحاجة الإنسانية. وأن أهمية التنفيذ السريع للعقود أكدتها الحكومة العراقية وممثلو سلطة التحالف المؤقتة.

وبطبيعة الحال نتوقع من وكالات وبرامج الأمم المتحدة أن تبذل كل ما في وسعها لضمان إنجاز هذا العمل بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وإن ذلك سيقرر تقييم المجلس والإجراء الذي سيتخذه فيما يتعلق بإنهاء البرنامج الإنساني. ولا يمكننا تحت أي ظرف كان أن نسمح للعقود ذات الأولوية أن لا تصل إلى الشعب العراقي لمجرد أنه لا يوجد وقت للاستعراض الفني المناسب لها.

إننا نرحب ببدء تطبيق الآلية الجديدة لإيصال المواد الإنسانية والتأكد من تسديد المبالغ المستحقة للبلدان المجاورة للعراق. وفي الوقت نفسه يساورنا القلق إزاء الغموض فيما يتعلق بالكيفية التي سوف يستمر بها تطبيق الآلية بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ومما يبعث على القلق بشكل خاص التأخيرات الحالية في التصديق على توريد المواد في ميناء أم قصر. وقد أخذ الكثير من الموردين بنقل عمليات التسليم إلى الأماكن التي يتواجد فيها موظفو شركة كوتكنا. وإذا ما انتظرنا حتى ينتهي تفويض كوتكنا بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) فستتكدس كميات كبيرة من السلع الإنسانية في الموانئ.

ومن المهم لسلطة التحالف المؤقتة أن تبلغ في الوقت المناسب جميع المصدرين المحتملين عن الترتيبات المستقبلية بشأن التسليم. ونثق بأن ذلك سيتم في المستقبل القريب جدا.

قبل ثلاثة أسابيع من انتهاء البرنامج الإنساني تظل مشاكل عديدة تعرقل الإنهاء المناسب له. ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تبذل كل جهد لضمان أن تفي النتيجة النهائية لعملها باحتياجات الشعب العراقي وأن تستجيب للمصالح المشروعة للموردين.

السيد طومسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أستهل كلمتي بالإعراب عن تأييد وفدي

للملاحظات التي أبديتموها، سيدي الرئيس، وكذلك ملاحظات الأمين العام بشأن إدانة الهجمات التي وقعت بالأمس في بغداد، بما في ذلك الهجوم على مكاتب لجنة الصليب الأحمر الدولية. فهذه الهجمات الإرهابية لن تثني المجتمع الدولي عن تصميمه على مساعدة الشعب العراقي في إعادة بناء بلده.

أود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري للإحاطة التي قدمها لنا السيد بنون سيفان اليوم، إذ أن السرد المفصل والتعقيدات والتحديات العديدة التي كشف عنها تقدم دليلا آخر على الالتزام الذي تعهد به السيد سيفان وزملاؤه في مكتب برنامج العراق وغيرهم من المشاركين في وكالات الأمم المتحدة في عملهم – في ظل ظروف تنطوي على تحديات – الالتزام بالانتقال الناجح المنسجم مع الأهداف التي وضعها المجلس في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). فكلهم يستحقون تقدير المجلس.

أود أن أسلط الانتباه على عدد محدود من مجالات عمل التحالف بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وعلى وجه الخصوص المسائل المتعلقة بالعقود والمسائل المتعلقة بمحافظات الشمال الثلاث والمسائل المحيطة بالشفافية والاستمرارية. فقد تناول التحالف هذه المسائل بحس من الواقعية والمرونة والتركيز على احتياجات الشعب العراقي التي أكد عليها السيد سيفان في إحاطته الإعلامية. وظل هذا هو نهجنا منذ بداية هذه العملية، وسيستمر حتى بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، حينما تتحول جميع المسؤوليات التشغيلية عن برنامج النفط مقابل الغذاء إلى سلطة التحالف المؤقتة.

ومنذ اتخاذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، أنجز قدر كبير من العمل – ليس من جانب السلطة فحسب، وليس من جانب موظفي الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا من جانب المسؤولين العراقيين – لضمان وضع الترتيبات الناجحة لإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء. ونجم عن تلك العملية الثلاثية، المفصلة في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) إحراز تقدم حقيقي. ونحن نقر بأنه لا يزال هناك عمل كبير يتعين إنجازه من الآن وحتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ونقر بأنه كانت هناك صعوبات على الطريق. ولكننا على ثقة بأن تنتهي عملية الانتقال من برنامج النفط مقابل الغذاء، مثلما توقع السيد بينون سيفان، في حينها وعلى نحو فعال.

وأود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن عملية العقود. فمثلما سمعنا من السيد سيفان، رتبت عملية الاستعراض الثلاثي، حسب الأولويات، أكثر من ١٠٠ ٣ عقد تزيد تكلفتها عن ٦,٣ بليون دولار. ونحن نركز على هذه العقود، ونعمل على نحو وثيق مع نظرائنا العراقيين لضمان إيصال هذه العقود إلى العراق. وفي غضون ذلك، ظللنا نسترشد بمشورة العراقيين في الميدان، وليس بالعمليات البعيدة من ماضي صنع القرار في نيويورك. وظلت عملية ترتيب الأولويات تعتمد بالكامل على تقييم ما إذا كانت البضائع ذات منفعة نسبية – المعيار وارد في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

ويعمل حاليا مسؤولو التحالف والمسؤولون العراقيون على وضع استراتيجية انتقال فعالة لكفالة توصيل السلع بكفاءة وكذلك التخزين وإدارة المخزون على نحو ملائم. ونود أن نؤكد أن السلطة ستواصل الوفاء بالتزامها القائم بدعم تنفيذ جميع العقود المترتبة حسب الأولويات. ولا نزال نعول على أن تحتفظ وكالات الأمم المتحدة المعنية بتركيزها، وأن تظل على المسار لإنهاء عملية إعادة التفاوض بشأن جميع عقود النفط مقابل الغذاء مُرتبة حسب الأولويات بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. والتأخير في القيام بذلك من شأنه ببساطة أن يقوض جهود إعادة الإعمار في العراق.

وأود أن أدلي ببضع كلمات بشأن المحافظات الثلاث الشمالية. وقد نظرت عملية ثلاثية مشابهة في مشاريع النفط مقابل الغذاء المقرر تنفيذها في تلك المحافظات الشمالية الثلاث. وسيتواصل الإشراف على ما يقرب من ٨٠٠ مليون دولار في مشاريع مثل محطات توليد الكهرباء وبناء المدارس والمستشفيات بعد الموعد النهائي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر وحتى استكمالها. وستنتقل مهام إدارة البرنامج التي كانت تضطلع بها من قبل وكالات الأمم المتحدة إلى مجلس للإشراف على المشاريع يترأسه مسؤولون عراقيون ومرتبط بسلطة مركزية عراقية في بغداد.

وفي ذلك السياق، من الجدير بالملاحظة أن السلطات المحلية في الشمال ظلت هذا الشهر تتولى توزيع الطعام تحت إشراف برنامج الغذاء العالمي وهي تمضي حسب الجدول الزمني حتى تضطلع بالمسؤولية الكاملة بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

إن توفير وكالات الأمم المتحدة لسجلات مشاريع النفط مقابل الغذاء التي ستستمر بعد ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر حيوي لعمل التحالف في وضع الترتيبات الانتقالية للمحافظات الشمالية الثلاث. وتلك السجلات أساسية من منظور إدارة البرنامج لإعادة كتابة العقود وتوفير البيانات المالية الأساسية للسلطة لأغراض وضع الميزانية. ويتعين عليّ أن أذكر أنه لا تزال هناك سجلات لم ترد من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومن منظمة الصحة العالمية، على الرغم من طلبات التحالف المتكررة. ونحن نأمل أملا كبيرا أن تنقل تلك الوكالات تلك الملفات إلى التحالف في أقرب وقت ممكن.

ونحن نعتزم أن نواصل التشاور مع زملائنا في الأمم المتحدة وأن نستفيد من خبراتهم في المجالات الرئيسية لضمان أن يكون انتقال مشاريع النفط مقابل الغذاء في المحافظات الشمالية الثلاث فعالا ومنظما.

وأخيرا، أود أن أقول بضع كلمات بشأن الشفافية والاستمرارية، بما في ذلك مسألة التصديق على مؤن النفط مقابل الغذاء بعد انتهاء برنامج النفط مقابل الغذاء.

إننا نتفهم الشواغل التي أعرب عنها عدد من الدول الأعضاء بشأن الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بالترتيبات المستقبلية والحاجة إلى معرفة كيف ستدير السلطة هذه العملية بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وتقر السلطة أيضا بالحاجة إلى الاستمرارية في عمليات التصديق على مؤن النفط مقابل الغذاء. ونحن ندرك أن الموردين يفضلون النظام المألوف. ولذلك، ردا على أسئلة السفير بلوغر، أود أن أقول إن التحالف يركز على تصميم نظام مستدام قابل للتنبؤ به ولن يشكل مشكلة للموردين. ولدينا تدابير لاستمرار عمليات التصديق على توريد السلع دون انقطاع بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وستتوفر التفاصيل الكاملة عما قريب وستوزع على مجلس الأمن.

إن مسألة الشفافية ذات أهمية حيوية للسلطة ذاتها. ومن أجل تحقيق تلك الغاية، نؤيد عقد الاجتماعات الدورية للجنة الجزاءات المفروضة على العراق التي ينظمها وفد ألمانيا والتي ساعدت على أن يركز أعضاء المجلس على القضايا الكثيرة المهمة المتعلقة بالانتقال. ونود أن نواصل الاستفادة من هذه الاجتماعات لتحديث معلومات أعضاء المجلس بشأن أساليب عملنا بينما نقترب من الموعد النهائي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

ونعتزم أثناء اجتماعات اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)، أن نوزع ملخصا تفصيليا للنهج العام للتحالف بشأن ترتيبات ما بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وسينشر هذا الملخص في موقع السلطة على شبكة الإنترنت

وسيتمكن الموردون من الوصول إليه. ونأمل أن تعالج هذه الوثيقة العديد من الشواغل التي أعرب عنها اليوم السفيران الألماني والروسي. وسنواصل ضمان أن يظل أعضاء مجلس الأمن وغير الأعضاء على دراية متواصلة بتطور الخطة.

أثار السفير بلوغر نقطة بشأن إعطاء إخطار في الوقت الملائم للموردين الذين لم تحدد أولوية لعقودهم. وربما يكون بوسعي أن أذكر أن مكتب برنامج العراق تلقى مؤخرا في الأيام القليلة الماضية عددا من العقود لإكمال إجراءاتها. وليس من السهل على السلطة أن تصدر قائمة نهائية بالعقود التي تقرر أنها غير ذات نفع، ولكن نأمل أن نتمكن في المستقبل القريب من أن نوفر للمكتب هذه القائمة التي ينبغي أن تبلغ الموردين بحالة عقودهم.

وخلال عملية الانتقال هذه، وبدءا من اتخاذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وضع التحالف في حسبانه هدفا واحدا هو كفالة الوفاء باحتياجات العراق من خلال تعبئة تتسم بالكفاءة والفعالية لمؤن النفط مقابل الغذاء. وسيظل ذلك هدفنا الأساسي بدءا من الآن وحتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر وما بعده.

وأخيرا، أود أن أذكر أنه بينما يشكل الأمن في العراق عاملا مقيدا في الوقت الحالي لدور الأمم المتحدة، نتطلع إلى مواصلة الاحتفاظ بعلاقة عمل منتجة وتعاونية مع وكالات الأمم المتحدة المعنية. وبعد انتهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، سيكون بناء القدرات في مجالات مثل المشتريات وإدارة الموجودات والانتقال إلى استخدام مؤن القطاع الخاص أمرا بالغ الأهمية. وفي كل مجال، وعندما تسمح الظروف، ستساعد الخبرات والموارد ومن وكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الحكومات المانحة، شعب العراق بشكل كبير، بينما نساعدهم بالمضي ببلدهم صوب الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والازدهار.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة، ونشكر للسفير غُنتر بلوغر وأعضاء بعثته متابعتهم الدقيقة والمباشرة لعمل لجنة القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وأشارك باقي أعضاء المجلس بتقديم التعازي إلى أسر الضحايا الذين قضوا نحبهم مع ممثلي منظمات العمل الإنساني في العراق، وخاصة من لجنة الصليب الأحمر الدولية. فالمساس بالموظفين الدوليين أمر مُدان وغير مقبول على الإطلاق.

اسمحوا لي أن أنضم إلى المتحدثين السابقين في التعبير عن شكرنا للسيد بنون سيفان، المدير التنفيذي لبرنامج النفط مقابل الغذاء. كما أود التعبير من خلاله عن تقديرنا للجهود التي بذلها موظفو البرنامج دون استثناء، والذين قاموا بممارسة عملهم بكل مهنية وأمانة ودقة وإخلاص.

لقد تحدث السفير بلوغر رئيس لجنة القرار ٦٦١، (١٩٩٠)، وأوضح في كلمته القصيرة، ولكن الشاملة والدقيقة، كافة الجوانب المتعلقة بانتهاء منظم لعمل برنامج النفط مقابل الغذاء. ويشارك وفد سوريا السفير بلوغر كافة جوانب القلق التي عبر عنها.

إننا نعتقد أن عملية إنهاء البرنامج عملية معقدة وهامة وتتضمن جانبين هما حقوق الشركات والمتعاقدين في الجانب الأول، والاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي في الجانب الثاني، والتي تأخذ حيز الاهتمام والتركيز في عملنا طبعا. لكن من الضروري المحافظة على حقوق الشركات التي عملت في إطار البرنامج وساهمت في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لذلك، نرى أن ما تحدث عنه الذين أخذوا الكلمة قبلي من ضرورة تحديد معايير واضحة أمر ضروري بحيث يتمكن هؤلاء المتعاقدون والشركات المعنية من التعرف على كيفية تحديد الأولويات وأسباب ومعايير الرفض. ونعتقد أن من الضروري إعلام هذه الشركات بحالة

عقودها وبأي معلومات تتعلق بكيفية الاستمرار في المصادقة على البضائع التي ستدخل إلى العراق وكيفية وصولها إلى الأماكن المحددة لذلك هناك. إضافة إلى التغيرات التي ستطرأ بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر القادم.

ومن الطبيعي أن نؤكد في هذا المجال على ما يلي: أهمية الاستمرار في تعديل العقود حتى آخر يوم في المهلة المحددة، أي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر؛ والتفكير في آليات مرنة للتعاطي مع هذا الأمر بعد هذا الموعد أيضا. نحن نرى أن من الضروري التعامل بمرونة تامة أيضا مع التواريخ المحددة. فعلى سبيل المثال، ليس من مسؤولية المتعاقدين أن عقودهم التي حظيت بالأولوية لم تعدل قبل موعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

هنالك جوانب هامة أخرى تطرق إليها الذين تحدثوا قبلي، ونعتقد أنها جميعها تحتاج إلى النظر فيها بكل اهتمام. فالشركات والمتعاقدون الذين عملوا منذ عام ١٩٩٦ مع هذا البرنامج يستحقون منا كل تقدير وكل تعاون حتى إنهاء هذه العملية، وبكل ما تستحقه من دقة وحذر في التعامل مع ما تبقى من مشاكل تتعلق بإنهاء هذا البرنامج.

أخيرا، أعبر عن ثقتي بأن القيّمين على برنامج النفط مقابل الغذاء وفي مقدمتهم السيد سيفان، سيبذلون الجهد المطلوب لتحقيق هذه الغاية النبيلة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أشارك الذين تكلموا قبلي بتقديم الشكر إلى السيد بينون سيفان على هذه الإحاطة الإعلامية الشاملة مساء اليوم حول عملية إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء.

من الواضح من تقرير السيد سيفان أن الوضع الحالي في العراق أضر بعملية تقليص نشاط برنامج النفط مقابل الغذاء. فهناك العديد من المشاكل الراهنة الموجودة في العراق، كما هو واضح من التقارير الإخبارية. وكالحال في أفغانستان، يظل الأمن المشكلة الرئيسية، التي أجبرت تخفيض عدد الموظفين في العراق. كما أن المشكلة الأمنية أثرت سلبا على النشاطات الإنسانية في العراق.

وتشارك باكستان في إدانة الهجمات الأخيرة على المنظمات الإنسانية في العراق، وخاصة على لجنة الصليب الأحمر الدولية، والأهداف الأخرى. وزادت هذه الهجمات من شعور الشعب العراقي بانفلات الأمن. ونعرب عن تعازينا لعائلات الضحايا الذين قضوا نحبهم.

إن الحالة الأمنية حدّت أيضا من قدرة الأمم المتحدة على المشاركة مع سلطة التحالف المؤقتة ومع الفريق الوزاري العراقي في الإسهام بعملية صنع القرار، وفي نهاية الأمر، مساعدة الشعب العراقي بالإبلاغ عن اختياراته وطموحاته.

وقد أحطنا علما بالإجراءات التي اتخذها مكتب برنامج العراق لتكملة نقل برنامج النفط مقابل الغذاء إلى سلطة التحالف المؤقتة بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المحبذ معرفة متى سيكون بمقدور مكتب برنامج العراق الانتهاء من استعراض العقود لتحديد فائدتها النسبية. هل سيطلب إلى سلطة التحالف المؤقتة والوزراء العراقيين أن يسهموا في ذلك الاستعراض؟ هل سيكون هناك تدبير جديد لتنفيذ العقود التي تم تحديدها حتى الآن؟ ربما يرغب ممثلو سلطة التحالف المؤقتة أيضا في تسليط الأضواء على هذه القضايا.

وفيما يتعلق بتدابير التفتيش والموثوقية، أعرب السيد سيفان في تقريره عن قلقه فيما يتعلق ببطء التعاون من قبل سلطة التحالف المؤقتة وخصوصا فيما يتعلق بتوفير المعلومات من نقاط الاتصال داخل الموانئ أو تحديث المعلومات عن أي ترتيبات جديدة تم إقرارها لتوكيد وصول السلع. ويحدونا الأمل أن يتم تناول تلك القضايا أيضا من قبل سلطة التحالف المؤقتة في أقرب وقت ممكن.

ونود أن نعرف أيضا ماذا سيكون وضع موظفي الأمم المتحدة المحليين، الموظفين العراقيين، العاملين في نشاطات برنامج النفط مقابل الغذاء، هل هناك نية في الإبقاء على خدماتهم بعد انتهاء البرنامج؟ يهمنا كثيرا أن نحصل على أجوبة على تلك الأسئلة.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): باسم شيلي، أشارك زملائي في إدانة آخر الهجمات الإجرامية بأشد عبارات الإدانة، بما في ذلك، الهجوم على لجنة الصليب الأحمر الدولية. لقد وقعت تلك الهجمات في أعقاب الهجوم الذي تعرض له مكتب الأمم المتحدة، والذي راح ضحيته سيرجيو فييرا دي ميلو. وهذا ليس من شأنه سوى زيادة التقدير للمساعدة الإنسانية التي يوفرها برنامج النفط مقابل الغذاء والعمل الذي يقوده السيد بنون سيفان، المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق.

ومن الآن فصاعدا، هناك تحد حقيقي ينطوي على الكثير من التفصيل: المشاريع الكثيرة الجاري تنفيذها، والتنسيق الضروري بين العناصر الفاعلة المختلفة، وبخاصة في ضوء الحالة الأمنية الراهنة في العراق. وهذا يضيف، بالتأكيد، شعورا بالواقعية أفصح عنه لنا السيد سيفان في بيانه. لكن يجب ألا يغيب عن بالنا هدفنا الرئيسي، جعل الانتقال من برنامج النفط مقابل الغذاء إلى سلطة التحالف المؤقتة حقيقة بطريقة تدريجية منتظمة تؤدي إلى يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر القادم. وما هو أكثر أهمية أن يواصل البرنامج، في مرحلته المقبلة، تلبية احتياجات الشعب العراقي.

ونحن نأمل فيما يتعلق بكل الأمور التي أبرزها المدير التنفيذي في تقريره إلى المجلس يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر، باعتبارها نقاطا لم تحل بعد، ولم يتوصل إلى اتفاق بشأنها، أن يتسنى حلها بالكامل، بغية اختتام عملية الانتقال في الوقت المحدد. ونحن نلاحظ أن بعض هذه الموضوعات قد سوي بالفعل، كما جاء في إحاطة السيد سيفان الإعلامية.

ومن ناحية أخرى، نعترف بأنه كان من الضروري العمل بجدية تامة لإدارة وتنظيم وأداء العقود الكثيرة بشأن منتجات يجري نقلها في الوقت الراهن، وكذلك المنتجات التي ووفق عليها وجرى تمويلها عند بداية الصراع. وهذا العمل، وفقا للمعلومات التي تلقيناها في اللجنة المنشأة وفقا للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) لم يكتمل، ويجري أداؤه في الوقت الراهن بالتنسيق مع سلطة التحالف المؤقتة. ونحن نعتقد أنه يجب أن يعجل به حتى يكتمل، وإذا كان ذلك غير ممكن، أن يحرز فيه تقدم بقدر الإمكان، قبل التسليم إلى سلطة التحالف المؤقتة. ونحن واثقون بأن هذا سيتحقق.

ونشعر بالقلق أيضا بشأن أمن السلع الواقعة في إطار مسؤولية الأمم المتحدة في العراق في منشأة أو مخازن، ولم توزع بعد وستنتقل في نهاية البرنامج.

لدينا بضعة أسئلة. نحن نفهم أن في بلدان مجاورة كمية كبيرة من البضائع التي تخص البرنامج ومخزنة في وحدات تخزين، وهذه البضائع يجب أن تنقل إلى العراق، أو أن يتوصل إلى اتفاق بشأن من له الوصاية عليها مع البلدان المعنية. فمن الذي سيضع تلك الترتيبات؟ وهل من الممكن وضعها قبل أن تسلمها الأمم المتحدة. من ناحية أخرى، هل هناك أية ترتيبات أو تفاهمات يحتاج إليها لنقل البضائع بمقتضى حساب النسبة ٢,٢ في المائة المتعلق بنفقات التنفيذ والإدارة الخاصة بالبرنامج إلى الأمم المتحدة؟

نكرر تنويهنا ببرنامج النفط مقابل الغذاء، الذي كان بالغ الأهمية في تقديم مساعدة إنسانية عظيمة لشعب العراق، وساعد على تحسين ظروف معيشة السكان العراقيين، وبخاصة النساء وفئات المجتمع الأكثر ضعفا، والذي يعد سبب وجود الأمم المتحدة في العراق.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أولا، يعرب وفدي عن تعاطفه وتعازيه للوفيات والإصابات التي سببتها الاعتداءات التي وقعت مؤخرا، وندين بأشد العبارات الاعتداء على مكاتب لجنة الصليب الأحمر الدولية. لقد وصف القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) ذلك المسلك – الاعتداء على المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل من أجل حقوق الإنسان وتدافع عنها – بأنه جريمة حرب، وطالب بمعاقبة المسؤولين عنه. ليس هناك على الإطلاق أي مبرر لتلك الاعتداءات على المنظمات الإنسانية، التي تسعى لخدمة مصالح شعوب البلدان التي تعمل فيها.

أشكر المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق، السيد بنون سيفان، على إحاطته الإعلامية المفصلة الشاملة جدا، وأعرب عن تقديرنا له على العمل الذي قام به على رأس المكتب.

نحن ندرك تمام الإدراك أن الجدول الزمني الوارد في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) لإنهاء البرنامج قصير جدا، وهو يشمل على عمل مكثف بشكل غير عادي لمحاولة الامتثال لذلك الجدول. ويوافق وفدي على اقتراح سفير ألمانيا، السيد غنتر بلوغر بإعطاء مكاتب الأمم المتحدة مرونة كافية لإكمال عملية إعادة التفاوض بشأن العقود وتعديلها. فذلك من شأنه أن يساعد على كفالة الاستمرارية والشفافية في العملية.

لدي سؤالان فقط للسيد سيفان.

تقول الفقرة ٧ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، التي تقضي بإنشاء حساب ضمان أنه يجب تعيين محاسبين قانونيين مستقلين لمراجعة الحسابات. وسؤالي الأول للسيد سيفان هو: هل يعلم متى كانت آخر مراجعة لحساب الضمان؟

ثانيا، هل ستكون هناك مراجعة أخرى قبل نقل البرنامج كله إلى سلطة التحالف المؤقتة؟

السيد تشنغ جنغي (الصين) (تكلم بالصينية): أشارك المتكلمين الآخرين في إدانة الاعتداءات التي وقعت أمس على لجنة الصليب الأحمر إدانة قوية.

ويشكر الوفد الصيني السيد سيفان على إحاطته الإعلامية المفصلة الشاملة. ونقدر غاية التقدير العمل الشاق الذي يقوم به مكتب برنامج العراق وكل المشاركين في الإنهاء التدريجي لبرنامج النفط مقابل الغذاء في ظل ظروف خاصة بالغة الصعوبة. والإنهاء التدريجي الناجح للبرنامج هام للوفاء باحتياجات الشعب العراقي والمصالح العملية للموردين من مختلف البلدان. ونأمل أن تعمل الأطراف المعنية معا لضمان نقل المسؤوليات بطريقة سليمة، وشفافة وشاملة.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على نقطتين. أولا، لقد أحطنا علما بحقيقة أن ما يقرب من ٥٢,٤ في المائة من العقود قد عدلت. ونعتقد بأن من الضروري ضمان استكمال تعديل ما تبقى من العقود. ثانيا، نعتقد بأن من الضروري التعجيل بتوثيق السلع. ونعتقد أيضا بأنه ينبغي لسلطة التحالف المؤقتة أن تتخذ، بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، تدابير فعالة لضمان استمرار تنفيذ إجراءات التوثيق.

السيد شونغونغ أيافور (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنقل تعازي الكاميرون المخلصة للجنة الصليب الأحمر الدولية على الهجوم الذي وقع على مقرها في بغداد يوم الاثنين وعلى مبان عراقية أخرى. ونقدم تعازينا لجميع الأسر التي تأثرت بتلك الأحداث المأساوية، التي لا تغتفر والتي يجب أن تدان إدانة قاطعة.

وأود أن أرحب أيضا بالسيد بنون سيفان وأشكره على إحاطته الإعلامية الممتازة التي قدمها بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء. ونعرب عن امتناننا بصفة خاصة للمعلومات

التي قدمها لنا بشأن استراتيجية الخروج المزمع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ويشعر وفدي بثقة تامة في حزم وقدرة جميع الأطراف المشتركة – سلطة التحالف المؤقتة، ومجلس الحكم ومكتب برنامج العراق – على العمل عن كثب لضمان نجاح عملية الانتقال.

ونرحب بالتقدم المحرز في عملية الاختيار الجارية حاليا لما يسمى بالعقود ذات الأولوية، وبصدد تعديل تلك العقود وتسوية الدعاوى ذات الصلة بخصم نسبة ١٠ في المائة المطبقة على عقود إمدادات النفط. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز بصدد توثيق تسليم الإمدادات والقضايا المتعلقة بطرق الدفع لأصحاب السلع. وبمزيد من التحديد، وفيما يتصل بإعادة التفاوض بشأن العقود بموجب الفقرة ١٦ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، نشجع مكتب برنامج العراق ووكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية على مواصلة بذل الجهود لتحسين الهامش الحالي. ولكن نظرا للمنفعة النسبية للعقود والأطر الزمنية، التي تتناقص يوميا، نشعر بأنه لن يتسنى التفاوض من جديد على جميع العقود قبل ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ونرى أنه ينبغي الالتزام بيوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، الموعد النهائي المحدد، عملا بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بصرف النظر عن التقدم الذي سيحرز في عملية إعادة التفاوض.

أما فيما يتعلق بالدفعات المعلقة، من الأهمية بمكان أن تسدد بالنسبة لجميع العقود المعدلة التي صدرت بشأنها خطابات ائتمان. ولذلك، فإننا نرحب بقرار الخزانة بمواصلة تسديد الدفعات حتى بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ونشجع مصرف بي إن بي باريباس (BNP Paribas) على تعزيز قدرته للقيام بمسؤولياته في هذه العملية بأسرع طريقة ممكنة.

أما فيما يتعلق بما سيحدث بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وتوخيا للشفافية، فإننا نحث سلطة التحالف المؤقتة على أن تقدم المزيد من الإيضاحات بشأن ترتيبات متابعة إنهاء الوجود الحالي للأمم المتحدة. ولذلك فإننا نعتقد بحتمية مواصلة المحادثات التي بدأت وزيادة تكثيفها وتعميقها. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء مشاريع النفط مقابل الغذاء في محافظات العراق الشمالية.

أخيرا، نحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي سيتمكن، بعد مؤتمر مدريد، من متابعة جهوده الرامية إلى تحقيق الانتعاش في العراق بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وهذه مسألة ضرورية في الوقت الحاضر بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي ومؤازرته في مسعاه لاستعادة السيطرة التامة على مصيره.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): سأتكلم باختصار. أرى أن ما يتعين على السيد سيفان إنجازه كثير جدا قبل أن يتمكن من إنجاز عمله الضخم قبل ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر وتسليم سلطته.

أود أن أبدأ بضم صوتي إلى أصوات زملائي الآخرين للإعراب عن أشد عبارات الإدانة للأعمال الإرهابية التي شهدناها، وآخرها الأعمال الإرهابية التي ارتكبت بالأمس ضد لجنة الصليب الأحمر الدولية. ومن شأن هذه الهجمات أن تؤدي حتما إلى زيادة صعوبة الأعمال التي يتعين إنجازها.

ومن المحتم أن يكون تسليم برنامج معقد مثل برنامج النفط مقابل الغذاء في غضون فترة ستة أشهر، حسبما أذن بذلك القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، مسألة صعبة للغاية. ومن الواضح أن التحديات التي تواجه مكتب برنامج العراق متعددة الأوجه وأن الفترة التي تسبق انتهاء البرنامج ستكون حافلة بأعمال مكثفة. وفي غضونها سيتم التعجيل بالجهود

لا لاستكمال المشاريع فحسب، بل أيضا للاضطلاع بأنشطة ضرورية من قبيل تقديم السلع والخدمات الإنسانية الضرورية إلى السكان، والاضطلاع في الوقت نفسه بأنشطة تقليص مهام البرنامج ثم إنهائه، بما في ذلك الترتيبات اللازمة لنقل المشاريع والأصول حتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الضروري الحيلولة دون خلق فراغ. وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بعملية انتقال سلسة في أداء البرنامج الإنساني.

إن تدهور الظروف الأمنية وتخفيض عدد موظفي الأمم المتحدة في العراق من ٧٦٩ موظفا إلى الحد الأدنى من الموظفين الأساسيين، ونقل المفتشين المستقلين التابعين للأمم المتحدة، من شأنها أن تخلف آثارا سيئة على تحديد أولويات العقود، فضلا عن التفاوض على العقود وتعديلها، لا سيما العقود الموجهة لوسط العراق وجنوبه.

وهناك مهمة ضخمة تنتظر الإنجاز قبل يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وإننا نشكر السيد سيفان وموظفيه في مكتب برنامج العراق على جهودهم الممتازة. وأنا على يقين من أن سلطة التحالف المؤقتة والسلطات ذات الصلة في العراق ستتحمل كامل المسؤولية، وعلى وجه الخصوص، ستقدم إلى المجلس إحاطات إعلامية، امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ووفدي يحيط علماً بالتأكيدات التي قدمها لنا السيد تومسون باسم سلطة التحالف المؤقتة عصر اليوم.

ومن بين البلدان المشار إليها في تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٢، يأتي ترتيب العراق في المركز ١١٠ من بين ١١١ بلداً. وهذا يعطي مؤشراً واضحاً على التحدي الذي نواجهه. فمن شأن الخراب الذي خلفته الحرب واستمرار حالة انعدام الأمن التي نشهدها أن يزيد من صعوبة الحالة ويفاقم من فداحة التحديات التي يتعين علينا مواجهتها. والعزم الذي أبداه فريق السيد سيفان – الذي نثق بأنه سينتقل إلى السلطات المختصة الآن – يزيدنا ثقة في أن الموقف سيشهد تحولاً، رغم حالة الحرب. فأحياناً، لا تمنع الحرب أشياء من الحدوث فحسب، بل إنها تمثل تحديا بالنسبة لنا أيضاً. والأهداف المحددة فيما يتعلق بتصفية مكتب برنامج العراق توفر معايير مرجعية جيدة لفترة ما بعد مدريد. وإنني أتطلع إلى تحسن الأوضاع في العراق من خلال جهود المجلس وحضوره اليقظ.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشارك الآخرين التنديد بكل قوة بالهجمات مثل تلك التي وقعت أمس، خاصة الهجوم الذي تعرض له مكتب لجنة الصليب الأحمر الدولية. وكما ذكر الأمين العام، بحق، فإن هذا الهجوم يعد جريمة ضد البشرية. وأتشاطر أيضا التعازي التي أعرب عنها الرئيس وآخرون للجنة.

أود في البداية أن أشكر السيد بنون سيفان على إحاطته الإعلامية وعلى التقرير الخطي الذي وزع على الوفود. كما نود أن نشيد بجميع زملائه في نيويورك وعمان والعراق الذين لم يدخروا وسعا من أجل الإعداد لتصفية البرنامج. إن هدفنا المشترك هو أن تكلل عملية الانتقال لإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء بالنجاح، وألاَّ تؤدي تصفية البرنامج إلى توقف الإمدادات، والمساعدات الإنسانية أو المعدات الضرورية لإعادة بناء قطاعات حيوية في البلد.

وكما ذكر الأمين العام في افتتاح مؤتمر مدريد، فإن التحديات كبيرة. إذ أن أكثر من ٦٠ في المائة من سكان العراق يعتمدون في بقائهم على هذا البرنامج مباشرة. ونجاح العملية الانتقالية يفترض أن الحد الأقصى من العقود القائمة قد اختير لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب العراقي. كما أن نجاح هذه العملية سيتوقف أيضا على استمرارية تنفيذ العقود ذات الأولوية وتوزيع السلع والتجهيزات بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ويفترض كل ذلك أيضا، بغض النظر عن الكلمات المطمئنة عن جهود الأمم المتحدة وجهود سلطة

التحالف المؤقتة، أن يكون ثمة استجابة ملموسة إزاء المسائل المعلقة فيما يتصل بكيفية تنظيم الفترة بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر دون إبطاء.

وفي هذا الصدد، فإنني أؤيد تماماً ما اقترحه السفير بلوغر. ومع ذلك، هناك خمس نقاط تشغلنا بصورة خاصة.

أولا، من المهم أن يستمر اختيار العقود ذات الأولوية حتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وأذكر أنه تم، حتى الآن، اختيار ٨١ في المائة فقط من العقود التي تمت الموافقة عليها وتمويلها. وهذا البرنامج ما هو إلاّ أداة، ومن المصلحة المشتركة أن يُستفاد منه إلى أقصى حد - خصوصاً في السياق الحالي - إذ يبدو أن القطاع الخاص يحجم عن المشاركة في عملية إعادة البناء، التي تعثر انطلاقها هي ذاتها. وتزداد أهمية هذه الأداة أكثر من ذي قبل، لأن الشواغل إزاء قدرة العراق على استيعاب الاستثمارات - تلك الشواغل التي أبداها، في جملة أمور، البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - قد أصبح لها ما يبررها بصورة متزايدة.

وشاغلنا الرئيسي هنا يتعلق بالشفافية. فالعقود غير ذات الأولوية ينبغي ألا تكون مجرد عقود هامشية تظهر في ذيل قائمة العقود التي اختيرت لتكون لها صفة الأولوية. والفقرة ١٦ (ب) من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) تشير إلى أن فائدة العقود غير ذات الأولوية هي موضع تساؤل. وعليه، فإن العقود غير ذات الأولوية ينبغي أن تخضع لمراجعة متأنية وعملية صنع قرار سليمة، وفقا للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وبصفة عامة، نعتقد أن من الضروري أن تنشر قبل ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر قائمة العقود غير المستبقاة لأنها اعتبرت ذات فائدة متدنية نسبيا. وينبغي أيضا نشر بيان واضح يحدد أسباب عدم اختيار تلك العقود، وأن يجري الاتصال بالموردين وإبلاغهم بذلك.

ثانيا، إن عملية إعادة التفاوض وتعديل العقود ذات الأولوية قبل نقل المسؤوليات من الأمم المتحدة إلى السلطة عنصر رئيسي لضمان التنفيذ الفعال للعقود ذات الأولوية بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. ولابد من استمرار التنفيذ بالوتيرة الحالية، ونحث الوكالات على أن تبذل كل جهد ممكن لتعديل أكبر قدر ممكن من العقود قبل ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، دون تحديد أي موعد داخلي مصطنع قبل هذا التاريخ. ومع ذلك، فالوتيرة الحالية - وأذكر المجلس بأن ٥٢ في المائة من العقود قد أعيد التفاوض عليها، لا تفضي بالمرء إلى استنتاج أن عملية إعادة التفاوض على كل العقود ذات الأولية ستنتهي قبل ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وهذا يعني تراكم العقود التي ستبقى دون تعديل بحلول ذلك التاريخ. ومن المهم أن نضمن استمرارية تلك العملية بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وإلا سوف يتعطل تنفيذ العقود، وهذا سيكلف الشعب العراقي واقتصاده خسارة كبيرة.

ومن دواعي قلقنا أن سلطة التحالف المؤقتة لم توفر بعد فيما يبدو أي مؤن للفترة بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، لا بد أن تتخذ القرارات على وجه الاستعجال، وأن تبذل الجهود لإعلام الموردين. ويبدو لنا أنه للحد من حدوث انهيار أو عدم تيقن لدى الموردين، ولضمان ألا يقتضي الأمر من السلطة إنشاء آلية جديدة بالكامل، ثمة حل عملي مناسب للجميع، فيمكن، بموافقة السلطة والسلطات العراقية ذات الصلة، أن تواصل وكالات الأمم المتحدة العمل لبضعة أسابيع أخرى. وهذا الترتيب لن يشكل بأي حال من الأحوال تمديدا للبرنامج؛ بل سيكون مجرد ترتيب فني بين سلطة التحالف المؤقتة والوكالات، لا يتعارض مع أحكام القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

ثالثا، أود أن أؤكد على الطابع الملح للمعرفة الفورية لكيفية تنفيذ العقود بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، فيما يتعلق

بتسليم البضائع، والتصديق عليها والدفع للموردين. واستمرار عمليات التسليم في الأسابيع التالية مباشرة لـ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، يقتضي سلفاً أن يكون للموردين حد أدنى من الظهور في هذا الوقت ليتمكنوا من تنظيم عمليات تسليم بضائعهم في العراق. وإذا لم توضح سلطة التحالف المؤقتة اليوم كيف يمكن التعامل مع مجموعة الأسئلة هذه، ستكون عرضة للفشل في عملها ولانقطاعات في سلسلة الإمدادات، مما سيكون له أثر مباشر على السكان العراقيين.

النقطة الرابعة التي أود التأكيد عليها تتعلق بتمويل العقود، الذي يجب إجراؤه بأكبر قدر من الشفافية. ونرحب بالبيانات التي أدلى بها أمين صندوق الأمم المتحدة ووفد الولايات المتحدة خلال اجتماعات لجنة القرار ٦٦١، والتي، وفقا لها، لن يتوقف الدفع للعقود ذات الأولوية بعد تاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، على أساس الأساليب الحالية الصارمة والشفافة. والنتيجة الطبيعية لذلك، بالطبع، هي أنه سيلزم بالضرورة الاحتفاظ بالأموال التي تغطي العقود ذات الأولوية في حساب الضمان التابع للأمم المتحدة أيا كان وضعها في عملية التعديل، وبغض النظر عن وضع خطابات الاعتماد المتعلقة بها. وعدم التمييز بين الموردين يجب أن يكون هو القاعدة. إذ يتوجب أن يكون الدفع لحملة العقود ذات الأولوية وفقا لذات الإجراءات. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بنقل الأموال من حساب الضمان إلى الصندوق الإنمائي للعراق، يبدو لنا من الطبيعي ألا تتم عمليات نقل الأموال هذه إلا إذا توفرت الشفافية الكافية فيما يتعلق باستخدام الموارد الموجودة في الصندوق الإنمائي للعراق. وحتى الآن ليس هذا هو الحال مما يبعث على القلق، حيث تم نقل مبلغ بليون دولار في الربيع الماضي من حساب الضمان إلى الصندوق الإنمائي للعراق.

ونأمل من المجلس الدولي للمشورة والمراقبة الذي بدأ عمله في الأسبوع الماضي – وهو موضع ترحيبنا – أن يقوم على جناح السرعة بتدقيق ومراجعة النفقات المتكبدة. وباختصار يبدو أن من الجوهري توفر معلومات كاملة ودقيقة في شكل تقرير خطي، عن جدول حجم عمليات نقل الأموال التي ستنقل من حساب الضمان إلى الصندوق الإنمائي للعراق.

أما فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة فأود أن أشير إلى اهتمام فرنسا وعدد كبير من الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي بمعرفة الآلية التي تخطط سلطة التحالف المؤقتة لها لتحل محل برنامج النفط مقابل الغذاء، وبوجه الخصوص فيما يتعلق بالمسألة الحساسة المتمثلة بالأمن الغذائي للشعب العراقي. وهذا ينطبق بصورة خاصة على توريد السلع الإنسانية المخزَّنة خارج العراق.

وفي الختام أود أن أعرب عن قلقنا إزاء عدم توفر ردود محددة في هذه المرحلة على ما سيحدث بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر – إذ لدينا أقل من أربعة أسابيع على انتهاء البرنامج، الأمر الذي يحملنا على الشعور بالقلق تحسباً لنشوء صعوبات إنسانية وسوقية. وبغية ضمان الثقة العامة في أي آلية تنشأ، نعتقد أنه سيكون من المفيد بصفة خاصة أن يكون بوسع لجنة القرار ٦٦١ أن تعمل على إعداد وثيقة خطية تضم أسئلة وأجوبة تكون مرجعا عمليا لجميع الوفود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لوكيل الأمين العام، سيفان، أود أن أتقدم ببضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر المدير التنفيذي لمكتب برنامج الأمم المتحدة للعراق، السيد بنون سيفان، ليس فقط على معلوماته المستكملة والمفيدة، بل أيضا على

العمل الممتاز الذي أنجزه هو ومعاونوه سواء هنا في نيويورك أو في المنطقة، على مدى السنوات في تنفيذ البرنامج. فالجهود التي بذلوها لا يمكن أن توصف إلا بأنها رائعة. ونحن نقدرهم على العمل الممتاز الذي تم إنجازه في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وكما كان الحال على امتداد تاريخ هذا البرنامج التابع للأمم المتحدة، ما فتئ موظفو مكتب برنامج العراق يواصلون إثبات قدراتهم المهنية الاستثنائية ودقتهم البالغة في عملهم، رغم العقبات والتحديات التي يواجهونها يوميا، وهم يستحقون منا الثناء والعرفان على جهودهم الفريدة.

إن زميلي من المملكة المتحدة سبق وأن وصف بشيء من التفصيل الخطوات التي تتخذها سلطة التحالف المؤقتة ومسؤولو الوزارات العراقيون، في بغداد وفي شمال العراق، للتحضير للمرحلة الانتقالية المقبلة. ولا أود سوى إضافة بضع نقاط.

أولا، أقر بالنقطة التي أثارها السيد سيفان بأن ثمة طائفة عريضة من الأنشطة ما زال يتعين الاضطلاع بها من جانب الأمم المتحدة وسلطة التحالف المؤقتة والسلطات العراقية ذات الصلة، لإكمال عملية نقل المسؤوليات المتبقية في إطار البرنامج، إلى سلطة التحالف المؤقتة، وفقا لمتطلبات القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وأريد أن أطمئن أعضاء المجلس أن حكومتي ما زالت تكرس قدرا كبيرا من الموارد لكفالة انتقال سلس للمسؤوليات من الأمم المتحدة إلى سيطرة التحالف والعراقيين، بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. فالعديد من الفنيين ذوي المهارات العالية من وزارة الخارجية والوكالات الحكومية الأخرى بالولايات المتحدة، فضلا عن زملاء من بعثتنا هنا في نيويورك، موجودون في بغداد وفي شمال العراق وفي عمان، ويعملون على وضع اللمسات النهائية للترتيبات اللازمة لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب العراق، وضمان الاستمرار في الوفاء بتلك الاحتياجات بعد أن أشرف برنامج النفط مقابل الغذاء على نهايته.

أما الموضوع الذي حظي بقدر كبير من الاهتمام في الأيام الأخيرة، وكان بالطبع موضع تعليقات حول هذه الطاولة عصر اليوم، فهو الجهود الجاري بذلها لإعادة التفاوض على عقود برنامج النفط مقابل الغذاء، وإعداد الترتيبات لتسليمها إلى العراق. وقد أحرز عدد من وكالات الأمم المتحدة تقدما لا بأس به في التفاوض على تعديلات للعقود التي سبق تحديدها من قبل الأمم المتحدة وسلطة التحالف المؤقتة وممثلي الوزارات العراقيين، على أنها تتضمن سلعاً ذات فائدة مباشرة. وأسجل أنه اعتبارا من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر قام برنامج الأغذية العالمي، مثلا، بإعادة التفاوض على أكثر من ٦٠ في المائة من العقود المخصصة له؛ وبالنسبة للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية كانت النسبة ٦٥,٧ في المائة؛ و ٧٦,٢ في المائة بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ و ٦٤,٨ في المائة بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. كما أنها جميعا تحرز نتائج طيبة. ونود أن نحث وكالات الأمم المتحدة الأخرى أن تكرس كل الموارد اللازمة لجهود إعادة التفاوض، لكفالة تعديل جميع العقود قبل تاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، المحدد لإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء. ويحدوني الأمل في أن تنضم إلينا الوفود الأخرى في التشجيع بقوة على إتمام هذه العملية.

ولا يزال من المحتم على جميع الأطراف المعنية أن يظل تركيزها منصبا على عودة التفاوض حيث أن أي تأخير لن يؤدي إلا إلى تقويض إعادة الإعمار. وستظل سلطة التحالف المؤقتة تحترم، من جانبها، الالتزام بتأييد تنفيذ جميع العقود ذات الأولوية.

ونشعر بالقلق حيال التقارير التي صدرت مؤخرا وتفيد بأن شيئا ما غير اعتيادي يحصل في مصرف باريس الوطني بشأن خطابات الاعتماد، بما في ذلك تأخيرها لعدة أسابيع في بعض الأحيان. لذلك نحث على تصحيح هذا

الوضع فورا بغية كفالة تنفيذ عملية إعادة التفاوض في الوقت المحدد.

وفيما يتعلق بالأموال في حسابات ضمان الأمم المتحدة، ألاحظ في البيان الذي أصدره مكتب مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة أنه حتى تاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، كان هناك ما يزيد على ٣ بلايين دولار من الأموال غير المخصصة موجودة في حسابي ضمان النسبة ١٣ والنسبة ٥٩ في المائة. هذه أموال تخص شعب العراق ونعتقد أنه ينبغي استعمالها لصالحه في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، نحث الأمين العام على تحويل ما لا يقل عن بليون دولار من هذه الأموال فورا إلى الصندوق الإنمائي للعراق بغية تأكيد التزام الأمم المتحدة المتواصل بمساعدة الشعب العراقي. أمّا الأموال الموجودة في حسابات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مبالغ غير مستعملة موجودة في حساب ضمان النسبة ٢,٢ في المائة، فينبغي تحويلها أيضا إلى الصندوق الإنمائي في أسرع وقت ممكن. وفي حين نقدّر المعلومات التي وفرها موظفو الأمم المتحدة مؤخرا عن حسابات الضمان، نطلب إليهم بإلحاح أن يوفروا للمجلس المزيد من المعلومات المستكملة. والمهم كذلك أن تفي جميع الدول بالتزاماتها التي نص عليها قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، والتي تقضي بتجميد جميع الأصول العائدة إلى النظام العراقي السابق وتحويلها إلى الصندوق الإنمائي للعراق. وتوجد حاليا مبالغ طائلة خارج العراق، ولا سيما في المنطقة، ينبغي إعادتها إليه على الفور بغية تلبية الاحتياجات العاجلة للشعب العراقي. ونحث جميع الدول على تحمل مسؤولياتها في هذا الصدد.

ونظرا لهذه المسألة وللمسائل الأخرى ذات الصلة، أوصي مثلما فعل وفد بلادي خلال الجلسة الرسمية التي عقدتها لجنة جزاءات العراق يوم الخميس الماضي بأن يعقد رئيس اللجنة بلوغر اجتماعات أسبوعية للجنة من الآن وحتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر موعد انتهاء برنامج النفط مقابل الغذاء، بغية كفالة أن تظل هذه الحالة قيد الرصد الوثيق، وذلك عن طريق تبادل المعلومات على نحو فوري ومستفيض مع جميع الوفود حال توفرها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس، وأدعو وكيل الأمين العام، سيفان، إلى الإجابة عن أي سؤال من الأسئلة التي طرحت أو الإدلاء بأية تعليقات أخرى.

السيد سيفان (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أشكر الجميع بالنيابة عن زملائي على الكلمات الطيبة التي وجّهت إلى مكتبي وإلى زملائي في الميدان وإلى الوكالات.

أود أن أقول شيئا واحدا فيما يتعلق بأولويات العقود التي سنتكلم بشأنها عن مواعيد نهائية من حيث إجراء تعديلات عليها بدلا من إعطائها الأولوية. إن عملية إعطاء الأولوية ستظل قائمة حتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وآمل إلى أبعد من ذلك التاريخ، كما يحدوني الأمل أن نتمكن من ترتيب العقود الموافق عليها والممولة حسب أولوياتها قبل ذلك الموعد.

ولقد ذكرت أيضا في بياني أننا نستعرض حاليا العقود المستعرضة أصلا حتى الآن بغية أن نقرر ما إذا كانت ذات فائدة نسبية أم لا، أو إذا كانت فائدتها موضع شك وما إلى ذلك، ونريد أن نعد قوائم ذات فئات مختلفة تشير إلى العقود التي أعطيت أولوية وإلى العقود التي لم تعط أولوية. والأسباب التي تدعو إلى رفضها أو عدم فائدتها. وسنجد السبيل المناسب لتقديمها.

والمسألة التي طرحت تتعلق طبعا بالمدى الذي نستطيع أن نصل إليه في عملية التعديلات. والسبب الذي حدا بمكتبي إلى وضع تواريخ نهائية داخليا هو أنه يتعين وضع تواريخ نهائية إذا أريد الانتهاء من العملية؛ فعندما يحدد موعد نهائي يتعين عندئذ إكمال البرنامج.

وفيما يتعلق بالاقتراحات التي تقدم بها السفير بلوغر وآخرون، بمن فيهم السفير دلا سابليير أخذنا ملاحظات

مفصلة بشأنها وسننظر فيها لنرى ما نستطيع القيام به ضمن اختصاصنا. وهناك بطبيعة الحال آخرون معنيون في هذه العملية، بما في ذلك المجلس ولجنة ٦٦١. لذلك سأستعرض الاقتراحات باستفاضة مع زملائي وسأخرج ببعض المقترحات حيال كيفية تلبية بعض الشواغل على الأقل إن لم يكن كلها المعرب عنها تجاه أولويات العقود، والدفعات، والتعديلات إلى ما هنالك.

وأود أن أشكر أيضا سفيري الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على التطمينات التي قدماها والتي سعيت إليها في بياني بشأن توفير المعلومات الضرورية المتعلقة بالترتيبات بعد ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر من حيث التصديق على الأوراق الرسمية، من بين مسائل أخرى. وأعتقد أن هذا ضروري أقلّه بسبب رسالة تلقيتها من كبير مستشاري سلطة التحالف المؤقتة، ووزير التجارة، مفادها أنهم يتوقعون اتخاذ قرار في وقت قريب جدا. وآمل أن يتخذوا القرار في وقت قريب جدا لأن علينا توخيا للإنصاف أن نبلغ جميع الموّردين في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بمراجعة حسابات الضمان، تقرر كما تعلمون عملا بالقرار ٩٩٦ (١٩٩٥) أن يقوم مجلس خارجي من مراجعي الحسابات بالتدقيق فيها، وهم يدققون في حسابات الضمان مرة كل ستة أشهر. والواقع أنني فيما أتكلم، يجري التدقيق في الحسابات لفترة الأشهر الستة الحالية، وستعرض النتيجة على أعضاء مجلس الأمن وستنشر على الملأ. وسيواصل مجلس مراجعي الحسابات الخارجي مراجعة الحسابات.

أود كذلك أن أبلّغ المجلس بأن ثمة مسألة عملت عليها منذ مدة تتعلق بالأصول من حساب النسبة ٢,٢ في المائة. لقد أصدر الأمين العام توجيهاته التي تقضي بأن الأصول المشتراة من أموال حساب النسبة ٢,٢ في المائة لن تطلبها الأمم المتحدة لأنشطتها المتعلقة بالعراق، لا في المقر ولا في الميدان. وينبغي صرفها لصالح الشعب العراقي.

وأود أن أشكركم مرة أخرى السيد الرئيس على كامل الدعم والتعاون اللذين تلقيتهما من جميع أعضاء مجلس الأمن ولجنته، والسفير بلوغر ووفده. وأعتقد أننا سنراعي جميع الاقتراحات التي تم التقدم بها، وسنخرج في المقابل ببعض الاقتراحات، آمل أن تكون بحلول نهاية الأسبوع مع اجتماع لجنة ٦٦١ ما لم يؤجل مجددا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد سيفان، وقبل رفع الجلسة، أود أن أذكّر بأننا طبعا سنحصل في القريب العاجل على محضر كامل لهذه الجلسة حيث أنها جلسة عادية للمجلس. وأعتقد أن المحضر سيكون مفيدا لجميع الأعضاء، ووفد بلدي منهم، إذ سنتمكن من مراجعة التعليقات والأسئلة التي طرحت.

لدينا عدد من الاجتماعات التي من المقرر أن تعقدها لجنة ٦٦١ من الآن وحتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وأعتقد أن ذلك تطور إيجابي، وكما قال السفير طومسن، نعتزم أن نبحث في المستقبل القريب ترتيبات المتابعة من قبل سلطة التحالف المؤقتة بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء.

أخيرا أذكّر الأعضاء بأن التحالف مدين للمجلس وفقا للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، بتقديم تقرير قبل ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عن سير عمليات السلطة في العراق عموما، وبالتالي سيتوفر عدد من الفرص هنا لاستعراض هذه الحالة بالنسبة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، فضلا عن جوانب أخرى للحالة في العراق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن لم تكن هناك تعقيبات أخرى لدى أعضاء المجلس أود مرة أخرى أن أشكر وكيل الأمين العام سيفان وأعضاء فريقه على وجودهم هنا عصر هذا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.